تحليل الفقر في العـــراق مع التركيـــز على دورالتفاوت والتضخم في زيادة الأفقار بعد عام ٢٠٠٣

د. قصي الجابـــري *

مقدمـــة

تـاريخ العـراق حافـل بالأضـطرابات السياسـية ، ولكـن شـدَة هـذه الأضـطرابات بـدأت منـذ الثمانينـات من القـرن الماضي ، حيث حرب الثمانينـات (الحـرب العراقيـة الأيرانيـة) ، ثم حـرب وحصار التسعينات (ضد قوات التحالف بقيـادة الولايـات المتحدة ، وأخيـراً استُّهل القـرن الواحد والعشرين بحرب ازالة النظام الحاكم في العراق عام ٢٠٠٣ ، وما آلت اليه الظروف من تغييرات في مختلف الصعد .

لم تكن كل هذه الأضطرابات فضلاً عن سوء ادارة الأقتصاد منعزلـة فـي تأثيراتهـا عن تفاوتـات الدخل والأنفاق بين فئـات المجتمـع العراقي ، وعن التضـخم ، وعن مجمـل التـأثيرات الأقتصـادية الأخرى ، وبالتالي كان لهذه الأضطرابات تأثيرات هامة على مستويات الفقر ، تلك المشكلة التي تحمل معها تبعات جمة اقتصادية واجتماعية وثقافية ... وغير ذلك.

هدف البحث :

رغم ظهور بعض الكتابات والبحوث عن الفقر في العراق ، الا ان هذه الدراسات أهملت الربط بين التضخم والتفاوت من جهة ، وهذان المتغيران والفقر من جهة أخرى . لذا فالبحث هذا هو محاولة لتسليط الضوء على طبيعة الفقر في العراق بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات هامة مثل : ما هي الأعباء التي سلطتها الأضطرابات السياسية على الفقر في العراق ؟. ما هي تأثيرات التضخم والتفاوت على الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟. ثم من هم الفقراء ؟. ماذا يستهلكون ؟. أين يعيشون ؟. وكل ذلك من خلال تحليل آثار الحروب والحصار على العراق . وطالما ان الدراسة تركز اهتمامها على فترة ما بعد سقوط النظام (٢٠٠٣) ، لذا اتم تحليل نتائج مسوحات الأسرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق مع التركيز على تحليل بعض النـتائج التي أعطاها المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق "Iraq Household Socio-Economic Survey" (IHESES) لعام ٢٠٠٧ ، وذلك لكونه أهم وأشمل مسح تم بعد عام ٢٠٠٣ . ولكي يتسنى تحقيق ذلك كان لا بد من :

* أستاذ النظرية الاقتصادية والقياس الاقتصادي المساعد/ الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة وألأقتصاد

١- إعطاء لمحة عن آثار الحروب والحصار على العراق لفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ .

٢- تحليل هذه الآثار من خلال مسحي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ .
٣- ولكي يمكن استيعاب العوامل المؤثرة في الفقر والتي ركز عليها البحث تم التأكيد على متغير التفاوت (Inequality) والتضخم (Inflation) خلال فترة ما قبل مسح IHSES 2007 ، وهذه كانت فرصة للمبادرة بوضع نماذج قياسية لهذه التأثيرات من خلال الأستعانة بنتائج مسح IHSES التفصيلية وتهيئتها لهذا الغرض .

استند البحث في مساراته على الفرضية الآتية :

لقد كانت للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق تأثيرات هامة على مستويات التفاوت والتضخم والتي أدت بدورها الى زيادة مستوى الأفقار .
لقد تم تقسيم البحث الى خمسة أقسام : الأول كان عبارة عن اطار نظري للفقر ، وما يرتبط به من متغيرات. أما الثاني والثالث فكانا عبارة عن تحليل للفقر في العراق من خلال ربطه بالظروف غير الطبيعية التي مر بها القطر . في حين ركز القسم الرابع على طبيعة التفاوت في العراق وعلاقته بالفقر . وأخيراً جاء القسم الخامس ليركز على واقع التضخم في العراق وعلاقته بالفقر . ثم طرح البحث عدداً من الأستنتاجات والتوصيات ذات الصلة والتي يعتقد الباحث انها ذات أهمية بالغة في ربط المتغيرات المؤثرة في الفقر ، حيث يمكن أن تكون هذه المتغيرات دليلاً هاماً لأي ستراتيجية مستقبلية لتخفيف الفقر في العراق .

١- مفهوم الفقر

الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تعبر عن حالة من الحرمان المادي يتم التعبير عنها بانخفاض مستوى الدخل واستهلاك الغذاء كماً ونوعاً ، وتدني الوضع الصحي والتعليمي والثقافي فضلاً عن جوانب أخرى متعددة يعتبرها البعض أوجهاً أخرى للفقر . أن مفهوم الفقر يعبر عن وضع اقتصادي للأفراد يتم التعبير عنه بالفقر المادي . كما يعبر عن وضع اجتماعي لهم وهو الاستبعاد والتهميش .
كما ظهر مفهوم الفقر البشري في تقارير التنمية البشرية ابتداءً من عام ١٩٩٦ ، والذي اعطى لمفهوم الفقر طابعاً جديداً تم التعبير عنه بنقص القدرة الإنسانية . إن مفهوم القدرة في التعبير عن الفقر أعطى للفقر بعداً يتجاوز بعده الاقتصادي ، الذي يتم التعبير عنه بالأنفاق والدخل ، ليعطيه اتجاهاً جديداً تم التعبير عنه بنقص قدرة مؤسسات المجتمع عن تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة وحثهم على استثمارها[1] . إن مفهوم القدرات يشير الى مختلف الأشياء التي يستطيع الفرد القيام بها والصفات التي يمكن أن يتمتع بها مثل الحياة المديدة والصحة والتغذية السليمة والاختلاط مع المجتمع ... وغيرها من العناصر .
فالفقر اذاً يتمثل بعدم القدرة على الحصول على عمل يتناسب مع قدرات الشخص وامكانياته ، وكذلك انعدام القدرة على تغيير القوى الأقتصادية والاجتماعية التي تعمل على استمرار حالة الضعف امام الصدمات ، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الأنسانية والسياسية وحرمانه من الكرامه والثقة واحترام الذات.

---

[1] عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية في (الفقر والغنى في الوطن العربي) ط١،بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٦١ .

2- Catherine Barber , Notes on Poverty and Inequality , Oxfam International 2008 , P. 1 .

وبينما يأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق للفقر*، والذي ينحصر بفقر الدخل وفقر الأنفاق ، تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع للفقر والذي يتمثل بالوضع الأنساني الذي يتسم بحرمان مزمن أو دائم من: الموارد ، القدرات ، الخيارات ، الأمان والقوة الضرورية للأستمتاع بمستوى معيشي ملائم ، وكذلك بقية الحقوق الأجتماعية والسياسية والأقتصادية والثقافية والمدنية (٢) .

لقد قدم تقرير التنمية البشرية (١٩٩٧) مؤشراً للفقر البشري جمع ثلاث مؤشرات أساسية للحرمان وهي : مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة . ومؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الامية ومؤشر يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي معين لائق . ورغم أهمية مؤشر الفقر البشري للتعبير عن الفقر ، إلا أن من ضمن ما يؤخذ عليه هو عدم أخذه بالاعتبار أي مقياس للدخل .

استناداً الى كل ذلك يمكن القول بأن الفقر هو ظاهرة متعددة الجوانب تتجاوز مسألة تحقيق الحد الأدنى من المعيشة لتصل الى قصور القدرة الأنسانية ، بما في ذلك قدرة مؤسسات المجتمع ، عن تلبية الحاجات الأساسية ، مما يدفع الى الحرمان ، وبالتالي انتشار الأمراض وتدني فرص التعليم والأتصال وعدم توفر السكن المناسب فضلاً عن الأستبعاد الأجتماعي والذي يتمثل بضعف القدرة على ممارسة الحقوق الأنسانية والسياسية.

إن وجود اختلاف في طرق قياس الفقر والتعبير عنه هو أمر طبيعي ناجم عن طبيعة الفقر ذاتها . فكما أشرنا سابقاً فأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يوجد مقياس شامل للتعبير عنها . فعندما نأخذ المفهوم المبسط للفقر بكونه انخفاض مستوى المعيشة فأن الدخل يأتي في مقدمة مؤشرات قياس مستوى المعيشة *، ونقصد بمستوى المعيشة مستوى اشباع الحاجات المتحقق في فترة زمنية معينة نتيجة لأنسياب السلع والخدمات التي ينعم بها السكان في نفس الفترة . وعليه فالدخل هو متغير مهم للتعبير عن مستوى الفقر وقد يكون متغير معوض (Proxy) عن المتغيرات الاخرى . فدخل الاسرة * يعبر عن قدرتها في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ، والتي تعد المحدد الأساسي لمعيشتها . ولكن علينا أن ننبه الى ان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته وانما عدم وفاء الدخل بالنشاطات التي تتولد عنها القدرة الأنسانية المناسبة للفرد .

١-١ المشكلات التي يثيرها الدخل كمؤشر لقياس الفقر

رغم إمكانية استخدام الدخل كمؤشر يعبر عن مستوى الفقر على صعيد الفرد او الأسرة الاانه يثير عدة مشاكل نظرية وعملية وهي كما يلي (١)

---

* يعتمد البنك الدولي على التعريف الضيق للفقر والذي ينحصر بفقر الدخل أو فقر الأنفاق ، في حين يأخذ تعريف برنامج الأمم المتحدة الأنمائي UNDPللفقر مركباته الأ ربعة الأساسية والتي تشمل اضافة الى الدخل والأنفاق كلاً من الرفاه الأجتماعي والتمكين والبئة المؤهلة .

* دخل الاسرةهو مجموع الدخول التي تحصل عليها الاسرة من مصاد ر متعلجق(ر ، رواتب تقاعدية ، تحويلات جا رية ، نقدية وعينية ، ملكية ، اعانات ..... الخ).

اما الاسرة : فهي عدد من الافراد الذين لهم ميزانية واحدة ، وعادة مايكون هؤلاء الاشخاص هم العائلة الأ صلية (الاب ،الام ،الاطفال) ولا يدخل ضمن حجم الاسرة الضيوف المتواجدين لدى الاسرة بصو رة وقتية . أنظر في ذلك بجمهو رية العراق ، الجهاز المركزي للأحصاء ، بحث ميزانية الاسرة ، التقرير السنوي ١٩٨٨ .

(١) راجع في ذلك

في الجانب النظري تبرز مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة .

١- إن تباين الأسر في حجمها وفي تركيبتها من حيث العمر ونوع الجنس ينبغي أخذه في الاعتبار سواء عند تقدير مستوى المعيشة او عند تحديد الحد الفاصل بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة .

٢- إن تغير مستوى معيشة الاسرة قد لايتطابق مع تغير مستوى دخلها ، اذ ان جزءً من ذلك الدخل يوجه للأدخار او للأنفاق على جوانب تساهم سلبياً في مستوى المعيشة كالأدمان على الكحول والمخدرات والقمار ....الخ .

٣-وفي الجانب العملي يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل اما بسبب الميل الى اعطاء بيانات مغلوطه عنه تفادياً للضرائب أو لعوامل اجتماعية أو بسبب تعقد مكونات الدخل وصعوبة قياس تلك المكونات .

٢-١ هل الإنفاق الاستهلاكي هو البديل الافضل كمؤشر لقياس الفقر

نظراً للمشكلات التي يثيرها الدخل كمؤشر لقياس الفقر اتّخذ الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة كمؤشر بديل ، لكونه اكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الاسرة ، من جهة ، ولأمكانية تقديره استناداً الى مسوحات ميزانية الاسرة . وللأخذ بنظر الاعتبار تباين حجم الاسرة سيتم اخذ متوسط انفاق الوحدة الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة بدلاً عن مؤشر الاستهلاك الإجمالي للأسرة . ولكي يتم الاخذ بنظر الاعتبار تغيرات متوسط انفاق الوحدة الاستهلاكية الناجم عن تغيرات الاسعار على صعيد الفترة الزمنية للمسح أو نتيجة للتغيرات المكانية تم استبعاد هذه التغيرات في الاسعار من نتائج مسح IHSES والتعبير عن الانفاق بقيمته الحقيقية (الثابته) . ولكن يبقى القصور في مؤشر الانفاق للتعبير عن مستوى المعيشه ، والذي يظهر عندما تضطر الاسرة لأنفاق مبالغ اكبر على جوانب معينة من السلع والخدمات مقارنة بجوانب اخرى كما هو الحال لأنفاق الاسر في المناطق الحضرية على المواصلات مقارنة بألاسر في المناطق الريفية[١] .

لذلك ستتم الأستعانة بمؤشر نسبة الأنفاق على المواد الغذائية ، في هذا البحث ، كمؤشر اساسي للتعبير عن مستوى المعيشة على صعيد محافظات القطر . فكما هو معلوم انه كلما ارتفعت النسبة من الأنفاق التي توجهها الأسرة نحو مجموعة المواد الغذائية فأن ذلك سيكون على حساب الجوانب الأخرى لمعيشة الأسرة ، كالأنفاق على الجوانب التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية . وسيكون ذلك مؤشراً على انخفاض مستوى معيشة الأسرة .

٢- آلية افقار العراق : الحرب والحصار

٢-١ لمحة عن أعباء الحروب والحصار على العراق

رغم ان الأعباء المسلطة على الأقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت كبيرة جداً ، وان المتغيرات المؤثرة على مسار الأقتصاد العراقي كثيرة ومتعددة الا اننا ، ولتحقيق هدف البحث ، سنعطي في هذه الفقرة (لمحة) عن أعباء الحروب والحصار على العراق وذلك بالتركيز على المتغيرات الأكثر أهمية ، والتي أثرت على الأقتصاد العراقي كلية . ثم

محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اغربي اسيا ، سلسلة د راسة مكافحة الفقر (٣) ، الامم المتحددة نيويو رك ١٩٩٦ ، ص٣.

[١] راجع :
نفس المصد رالسابق ، نفس الصفحة .

سنتناول في الفقرة التالية الأعباء التي سلطت على المستوى المعيشي للعراقيين من خلال التعبير عن مؤشر متوسط انفاق الفرد بالقيمة الحقيقية .

فلقد ألقت الحرب العراقية الأيرانية ، والتي استمرت للفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨ ، أعباءاً هائلة على الأقتصاد العراقي . فبينما سجلت الموازنة العامة فائضاً عام ١٩٨٠ بلغ ٢، ٤٢١مليون دينار ، شكلت نسبته ٨ ، ٢٧ % من الناتج المحلي الأجمالي ، فقد تغير الوضع بعد السنة الأولى من الحرب ليشكل عجزاً مقداره ٥ ،٣٩٠٢ مليون دينار بلغت نسبته من الناتج المحلي الأجمالي ما يقارب ٨ ، ٣٧ % . وقد ارتفع هذا العجز ليبلغ ٥ ، ٥٠٩٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ ، وبنسبة شكلت ٦ ٠ ، ٣٢ % . وقد امتص الأنفاق العسكري عام ١٩٨٠ ما يعادل ٧٥% من الدخل النفطي ... كما بلغت النفقات العسكرية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ما يعادل ٩.٩١١ بليون دولار أو بنسبة تزيد عن ٢٤٥% من الايرادات النفطية المتحققة خلال ذات الفترة والبالغة ٤٨,٤ بليون دولار [٢] . كما تم تقدير خسائر العراق من الحرب العراقية الأيرانية بـ ٤٥٢ بليون دولار أي ما يعادل ١٠ أضعاف معدل الناتج المحلي الإجمالي أثناء الحرب ١٩٨٠ – ١٩٨٨ . أما التزامات العراق لخدمة الدين الخارجي فقد بلغت ما يقارب ٨ بليون دولار عام ١٩٩٠ ، وشكلت نسبة قدرها ٥٥ % من الأيرادات النفطية المتحققة عام ١٩٨٩ . فمن جانبها اعترفت الحكومة العراقية بأن حجم ديونها الخارجية قد بلغت آنذاك ١ ، ٤٢ بليون دولار ، كما كان عليها أن تدفع خدمة الدين المقدرة ١، ٧٥ بليون دولار لسنوات ١٩٩١ – ١٩٩٥ ، أي بمعدل سنوي قدره ١٥ بليون دولار وبما يفوق الأيرادات البترولية لعام ١٩٨٨ بما يعادل ٥، ٠ بليون دولار [٣] .

من جانب آخر فقد انخفض سعر الصرف الفعال للدينار العراقي خلال فترة الحرب هذه بمعدل ٢١، ١٥٥٦% ، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ١٩٨٨ بنسبة ٢٤٠% بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ (أي مع بداية سنة الحرب) .

من ناحية أخرى فقد أدت حرب عام ١٩٩١ الى دمار شامل في العراق نالت كل القطاعات الأقتصادية نصيبها منه . حيث شنت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية حملة كبيرة لأخراج العراق من الكويت . لقد بلغ عدد غارات قوات التحالف على العراق (١٠٦ ألف) غارة جوية لمدة ٤٢ يوماً ، وهي مدة حرب الخليج الثانية . لقد كلفت هذه الحرب العراق ما بين (٩٤ – ٢٨١) الف عراقي عدا الجرحى والمصابين . كما أدت الحرب الى انهيار نظام الرعاية الصحية بعد قصف المستشفيات والمراكز الصحية وتدمير محطات تعبئة المياه وتوليد الطاقة الكهربائية .

كما كان للحصار المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦ تبعات هائلة على الأقتصاد العراقي . وقد ازداد خلالها الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام ١٩٩١ بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٨١% ، وقد استمر معدل التضخم بالأرتفاع لتصل الزيادة بالرقم القياسي للأسعار عام ٢٠٠٣ الى

٣، ١١٠٢١٤ % بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ . أن هذه الزيادة في الأسعار يمكن أن تعزى الى [١]:

---

[٢] عباس النصراوي ، الأقتصاد العراقي : النفط . التنمية .الحروب . التدمير . الآفاق ١٩٥٠ – ٢٠١٠ ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، طبادا ر الكنوز الأدبية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٦ .

[٣] نفس المصد ر السابق ، ص ص ١٤١، ١٤٥ .

[١] للمزيد منم التفا صيل انظر :

١- الصدمة التي واجهت الأقتصاد العراقي والمتمثلة بالحصار الأقتصادي ، ومنع العراق من الأستيراد والتصدير ، وبالتالي فهي صدمة عرض (Supply Shock) بالدرجة الأولى . هذه الصدمة ولدت ضغوطاً هائلة لرفع المستوى العام للأسعار وخفض العملة المحلية ، والذي أدى بدوره الى ضغوط أخرى على الأسعار بصورة تغذية عكسية .

٢- كان للعوامل أعلاه آثاراً كبيرة على التوقعات التضخمية ، والتي شكلت عوامل اضطرابية عمقت اضطرابات جانب العرض . فالأضطراب في العرض الكلي أثار المستوى العام للأسعار والذي اندفع ليصحح الأضطرابات . الا أن أثارة التوقعات هو رد فعل لا استقراري عمق آثار الأضطراب الأولي ودفعه نحو الأختلال .

٣- لم تكن السياسات الأقتصادية الحكومية مواتية لتخفيف معدلات التضخم . حيث اتخذت الحكومة آنذاك قرارات عديدة لزيادة رواتب الموظفين تلك القرارات التي كانت تثير التوقعات التضخمية ، ومن ثم التضخم ، حتى قبل أن يستلم الموظفون آنذاك مرتباتهم . كما قامت الحكومة في ذلك الوقت بأنشاء عدد كبير من الجوامع الضخمة وجسر كبير وقصور رئاسية ضخمة ، مما أثقل جانب النفقات من الموازنة العامة للدولة . فبينما بلغ عجز الموازنة الحكومية عام (١٩٩١) ١٣٢٦٩ مليون دينار الا ان هذا العجز وصل الى ٧٩٠٤٨١ مليون دينار عام ٢٠٠١ . ونظراً لكون تمويل هذا العجز كان يتم بأسلوب تضخمي (أصدار نقدي جديد) فأن التضخم الذي كان يخلقه العجز كان يؤدي الى المزيد من العجز ، ومن ثم المزيد من التضخم . حتى ان نسبة عرض النقد بالمعنى الضيق الى الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة ارتفعت من ١٣% عام ١٩٩١ الى ٨٥، ٢٨٥% عام ٢٠٠١.

وبعد الأطاحة بنظام صدام حسين قدر البنك الدولي مديونية العراق بحوالي ١٢٧ مليار دولار .

٢-٢ آثار الحروب والحصار على العراق على المستوى المعيشي لغاية عام ٢٠٠٣

لقد اتضح من الفقرة السابقة الأعباء التي سلطتها الظروف غير الطبيعية قبل عام ٢٠٠٣ على الأقتصاد العراقي . في هذه الفقرة سنلقي الضوء على الأعباء المسلطة على المستوى المعيشي في العراق لغاية عام ٢٠٠٣ . فاذا اعتبرنا أن الفقر ظاهرة نسبية في أي مجتمع ، وبالتالي فهي ظاهرة طبيعية طالما انها تعبر عن الموقع النسبي لأفراد معينين من حيث مستوى معيشتهم بالعلاقة مع أفراد آخرين ، الا ان الظاهرة غير الطبيعية هي ان المجتمع العراقي ، في واقع الأمر ، تعرض الى حالة افقار ابتداءاً من الفترة التي تلت عقد السبعينيات من القرن الماضي .. فبالمقارنة مع الدول الخليجية العربية فالعراق يمتلك من الثروات (النفطية ، الزراعية ، البشرية ، المعدنية ..... الخ) ما يفوق ما لدى هذه الدول ، الا ان المستوى المعيشي للفرد العراقي أقل بكثير مما هو عليه الحال في دول الخليج ، ويعود ذلك لسبب رئيسي وهو تحويل الموارد من الأستخدام التنموي الى الأستخدام العسكري في ظل حكم النظام السابق . وليس أدل على ذلك من متابعة متوسط انفاق الفرد بقيمته الحقيقية خلال المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للأحصاء في العراق خلال فترة سبعينات القرن الماضي وما تلاها .. ورغم ان البيانات تظهر زيادة في متوسط انفاق الفرد بقيمته الأسمية ، الا أن معدل التضخم كان كبيراً جداً خلال الفتره . لذا كان لا بد من تحويل بيانات متوسط انفاق الفرد بقيمته الأسمية الى القيمة الحقيقية

قصي عبود الجابري ، بناء نموذج قياسي لتحليل آثا ر صدمة العرض في الأقتصاد العراقي المحاصر ، اطروحة دكتو راه في الأقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، كلية ألادا رة والأقتصاد ، ١٩٩٦ ، ص ص . ١٠٣- ١٢٦ .

لمتوسط انفاق الفرد في العراق . وبذلك نكون قد أخذنا أثر التضخم في متوسط الأنفاق ، وكما يصورها الشكل - ١ - حيث يوضح الشكل حدوث ارتفاع كبير في متوسط انفاق الفرد بالقيمة الحقيقية خلال فترات المسح ١٩٧٢/١٩٧١ – ١٩٨٥/١٩٨٤ ، ثم بعد ذلك انخفاض هذا المتوسط الى مستويات كبيرة بفعل تأثيرات الحرب العراقية الأيرانية والحصار الأقتصادي ، بعد ذلك بدأ يظهر تحسن تدريجي في متوسط انفاق الفرد ظهر ابتداءاً من مسح عام ٢٠٠٢ ولكن ، مع ذلك ، لم يرجع المستوى المعيشي - وكما تم التعبير عنه بمتغير متوسط انفاق الفرد – الى مستواه في فترة السبعينات و أوائل الثمانينات من القرن الماضي . وعليه ووفقآ للمنظور الزمني فالعراق عانى من عملية افقار شديدة ومستمرة أدت الى تدهور مستويات المعيشة وكما سيتم توضيحه فيما بعد ..

شكل -١-
تطور متوسط انفاق الفرد بالقيمة الحقيقية للفترة ١٩٧١ – ٢٠٠٥
(دينار / شهرياً)

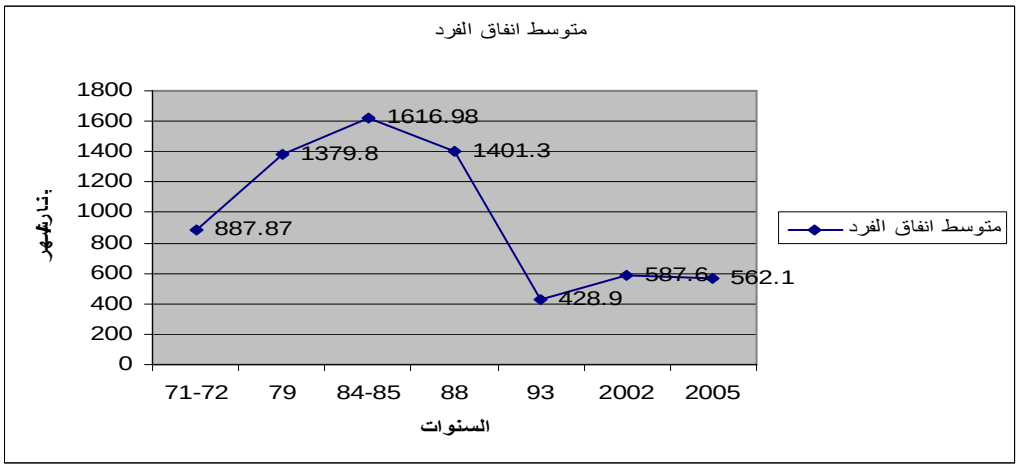

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج المجموعة الأحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

٣- تحليل واقع الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٣-١ تحليل المستوى المعيشي في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥

بعد سقوط نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣ سقط معه القيد الذي كان يكبل المستوى المعيشي في العراق . وتشير نتائج المسوحات التي أجريت للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ بأن وسيط دخل الأسرة الشهري بلغ ٣٢٥ ألف دينار عام ٢٠٠٥ ، في حين بلغ هذا الوسيط ٨٣٣، ١٨٥ الف دينار عام ٢٠٠٣ و ٢١١ ألف دينار عام ٢٠٠٤ ، أي انه حقق زيادة نسبية قدرها ٧٥%عن سنة ٢٠٠٣ و ٥٤% عن سنة ٢٠٠٤ [١] . وقد حاول مسح عام ٢٠٠٤ اعتماد طرق أو مقاييس اعتبرها المسح انها طرق بديلة لتحديد الأسر والأفراد الفقراء وذلك ، وحسب ما أشار اليه المسح ، لعدم امكانية استخدام بيانات الدخل لقياس مستوى الفقر .فوفقاً للمقياس الذاتي للرفاهية أظهر مسح عام ٢٠٠٤ ان ١٦% من الأسر التي شملها المسح كانت أسر فقيرة . أما وفقاً للتقييم الذاتي للفقر فقد أظهر المسح ان ٣٥% من الأسر المشمولة بالمسح ستكون أكثر عرضة للصدمات (كالمرض والبطالة ....الخ) . وبالأعتماد على الوضع الأقتصادي للأسرة فقد ظهر من خلال المسح ان ٢٨% من الأسر تصنف نفسها بأنها من بين الفقراء في العراق ، أما الغالبية الكبرى فقد اعتبرت نفسها انها من ضمن الأسر متوسطة المستوى المعيشي . كما اعتبرت ٧% من الأسر انها فقيرة وذلك وفقاً لكل المؤشرات الثلاثة السابقة للرفاهية [٢] . ورغم

---

[١] جمهو رية العراق ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح السريع لميزانية الأسرة في العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٩ .

[٢] للمزيد منم التفاصيل حول هذه المؤشرات انظر :
جمهو رية العراق ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ج ٢ : التقرير التحليلي ص ص ١٥٠ – ١٥٣ .

أن هذه الأرقام تشير بشكل أولي الى تحسن المستوى المعيشي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ ، الا ان للتضخم تأثير مباشر في خفض مستوى الدخول الحقيقية للأفراد في العراق وبالتالي التأثير في معدلات الفقر فيه . وسيتم في فقرات لاحقة تسليط الضوء على هذا الموضوع على اعتبار ان التضخم يؤثر في الفقر من خلال آثاره المباشرة على التفاوت .

ولكي يتسنى لنا تحليل واقع الفقر في العراق سيتم تناول طبيعة نمط الأنفاق الأستهلاكي في الأقتصاد العراقي ، مع تسليط الضوء على نمط الأنفاق الأستهلاكي للفئات الأفقر ، وذلك لكي يمكن دراسة ما استهدفه البحث والأجابة عن سؤال : ماذا تستهلك الفئات الأفقر في العراق . والجدير بالأشارة هنا ان المقصود بالفئة الأفقر هي الفئة الأنفاقية الخماسية الأدنى من فئات الأنفاق ، وحسب ما أظهره مسح (IHSES) .

٢-٣ تحليل الفقر في العراق وفقاً لنتائج مسح (IHSES)

٣-٢-١ : طبيعة الأنفاق الأستهلاكي على المجموعات السلعية

ظهر من نتائج مسح (IHSES) ارتفاع متوسط انفاق الفرد على مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية مقارنة مع الفئات الأخرى وكما يوضحه الشكل -٢- أدناه حيث بلغ متوسط انفاق الفرد على هذه المجموعة (53.74) الف دينار شهرياً . تليها مجموعة السكن والتي بلغ متوسط انفاق الفرد عليها (26.4) الف دينار شهرياً ثم مجموعة الوقود والخدمات الأساسية والتي بلغ متوسط انفاق الفرد عليها (10.9) الف دينار شهرياً . في حين حضيت مجموعتي التعليم والمشروبات الروحية والتبغ والتنباك بالمرتبتين الأخيرتين حيث بلغ متوسط انفاق الفرد على الأولى (1.32) الف دينار شهرياً ، وللثانية (1.03) الف دينار شهرياً .

شكل -٢-

متوسط انفاق الفرد على المجموعات السلعية في العراق لعام ٢٠٠٧

(الف دينار / شهر)

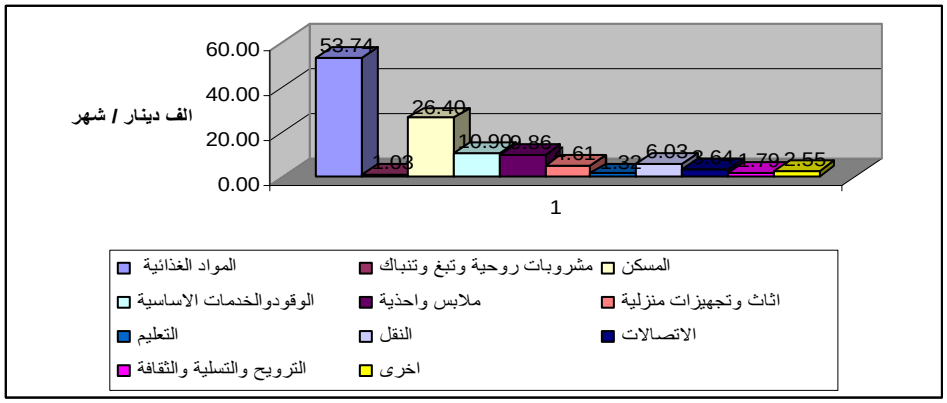

المصدر : من عمل الباحث نتائج الملحق الأحصائي (١)

كما أظهرت نتائج المسح للفئات الخمسية أن نسبة انفاق الفرد على مجموعتي (المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية) و (المشروبات الروحية التبغ والتنباك) تتناقص مع الأنتقال الى فئات خمسية أعلى .

من ناحية أخرى ، ومن خلال تحليل النمط السلوكي للفئات الأفقر ، كم أظهرته نتائج مسح (IHSES) ظهر ان النمط السلوكي للفئات الأفقر هو نفس النمط السلوكي العام السائد في العراق . بمعنى آخر ان أولويات الأنفاق لدى العراقيين متشابهة الى حد كبير جداً .فالفئات الأفقر أيضاً تركز النسبة الأعظم من انفاقها على المواد الغذائية حيث أظهر المسح أن مجموعة (المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية) و مجموعة (السكن) " وكما موضح في الشكل -٣- " تشكلان أعلى نسب لمتوسط انفاق الفرد لفئة الأفقر من بين المجموعات السلعية الأخرى حيث بلغت نسبة متوسط انفاق الفرد بالنسبة للمجموعة السلعية الأولى بالنسبة لفئة الأفقر54.9% وللمجموعة السلعية الثانية 16.86 % وهما تشكلان أعلى نسبة مقارنة مع المجموعات السلعية والخدمية الأخرى. فيما تأتي مجموعة الوقود والخدمات الأساسية بالمرتبة الثالثة ، حيث كانت نسبة انفاق الفرد عليها ٧،٤٧ % . أما المجموعتان الأخيرتان اللتان تشكلان أقل نسبة لأنفاق الفرد للفئات الأفقر فهما مجموعة (الترويح والتسلية والثقافة) ، حيث بلغت نسبة انفاق الفرد عليها 0.61 % ومجموعة التعليم التي ظهرت في المرتبة الأخيرة ، حيث شكلت نسبة انفاق الفرد عليها 0.60 % أن تدني نسب انفاق الفئات الأفقر على التعليم قد يعزى بشكل جزئي الى تطبيق مجانية التعليم في العراق . ولكن ، مع ذلك ، تبقى هناك مصاريف دراسية على العائلة انفاقها ، حيث قدَر مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤ التكاليف الدراسية التي تتحملها الأسرة (وتتضمن : الزي المدرسي ، الوجبات الغذائية ، القرطاسية ، المستلزمات نسب إنفاق الفئات الأفقر على التعليم بالتسرب الحاصل من الدراسة بالنسبة للفئات الأفقر لأضطرارها لتشغيل أطفالها بغية تلبية متطلبات المعيشة .

شكل -٣-

نسب انفاق الفئات الأفقر في العراق على المجموعات السلعية لعام ٢٠٠٧ (%)

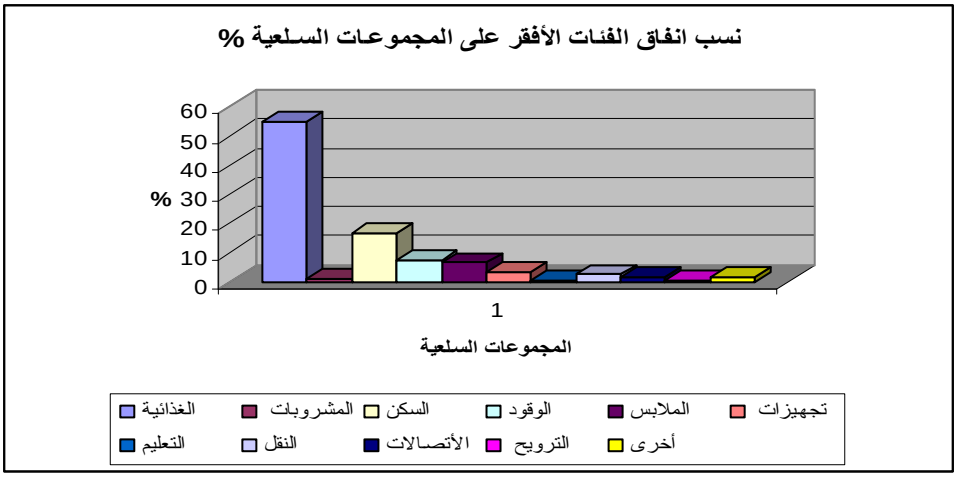

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى الملحق (٢) ويوضح الشكل – ٤ – حجم التسرب من المراحل الدراسية للفئات الخمسية . ويمكن أن يعزى هذاالتسرب الى رسو عقلية عدم الأهتمام العلمي لدى الفئات الأفقر والذي دفعها الى ترك الدراسة . ...

شكل -٤-
حجم التسرب من المراحل الدراسية للفئات الخمسية في العراق

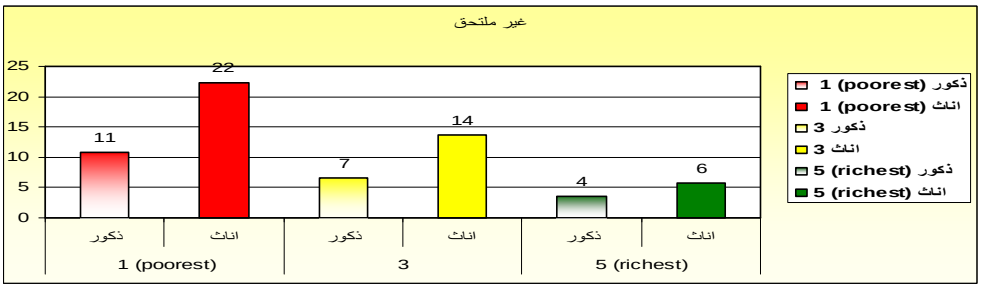

المصدر : استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

٣-٢-٢ سلع الفقراء وسلع الأغنياء

من متابعة متوسط الأنفاق الشهري في الشكل -٥- نجد ان الأنفاق الأستهلاكي من الحبوب للفئات الأفقر يكون أعلى من الفئات الخمسية الأعلى ، حيث يأخذ متوسط الأنفاق بالأنخفاض تدريجياً . فبينما بلغ متوسط انفاق الفرد الشهري لمجموعة الحبوب لفئة الأفقر 3.53 الف دينار شهرياً نجده ينخفض تدريجياً للفئات الأعلى ليصل الى 3.34 الف دينار شهرياً لفئة الأغنى (راجع الملحق -٣-). أما بالنسبة للسلع الأخرى التي تم اختيارها لتمثل قيمة غذائية عالية كالبيض واللحوم والأسماك فنجد ان متوسط انفاق الفرد للفئات الأفقر يكون أقل بكثير مما هو عليه للفئات الأغنى . ويمكن متابعة ذلك من خلال تقدير معاملات الأرتباط كما في المربع- ١ - ، والتي ظهرت بأشارات سالبة للحبوب وموجبة للسلع المختارة ذات القيمة الغذائية العالية . وعليه فأن الحبوب هي سلعة الفئات الأفقر ، في حين تكون السلع ذات القيمة الغذائية الأعلى من نصيب الأغنياء .

شكل -٥-

متوسط انفاق الفرد الشهري في العراق على مجموعة مختارة من السلع لعام ٢٠٠٧ (الف دينار)

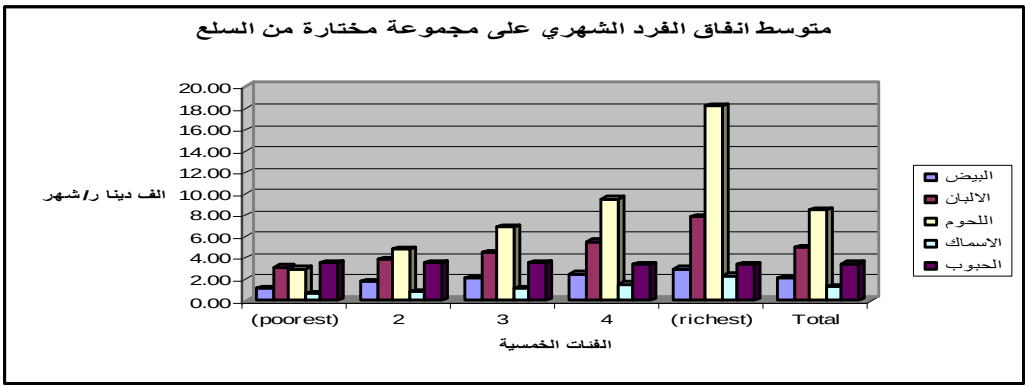

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

مربع -١- معاملات الأرتباط بين الفئات الخمسية ومتوسط الأنفاق لمجموعة مختارة من السلع وفقاً لنتائج مسح (IHSES) ٢٠٠٧

السلعة	الحبوب	البيض	الحليب	اللحم	السمك
معامل الأرتباط	-0.9	0.99	0.96	0.93	0.96

المصدر : من عمل االباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

٣-٢-٣ جغرافية الفقر في العراق

هنا سنحاول الأجابة عن سؤال هام وهو: أي المحافظات والمناطق هي الأفقر من بين محافظات العراق وفقاً لمؤشر الأنفاق ؟ . وذلك لتحقيق الأهداف التي تم وعها للبحث.

من خلال متابعة الخارطة الموضحة في الشكل - ٦ - يظهر ان ادنى مستوى لأنفاق الفرد كان في محافظة المثنى ، وبشكل أدق كانت المناطق الريفية لهذه المحافظة هي الأفقر من بين محافظات ومناطق العراق . في حين ظهرت محافظة السليمانية على انها الأعلى من حيث متوسط انفاق الفرد ، وبالأخص المناطق الحضرية منها حيث كانت هي الأكثر انفاقاً من بين مناطق القطر كله . كما وتُعد المناطق الريفية لهذه المحافظة من أكثر أرياف العراق انفاقاً .

وبتوسيع النظر الى جغرافية الفقر في العراق فأن المناطق الأكثر انفاقاً في المحافظات الشمالية هي محافظات : السليمانية ، أربيل ، دهوك . ويبدو أن هذه المحافظات هي الأقل فقراً نسبياً من بين محافظات العراق استناداً الى مؤشر متوسط انفاق الفرد .

أما المحافظة الأفقر ضمن المحافظات الجنوبية فهي – كما أسلفنا – محافظة المثنى . ورغم ان محافظة البصرة تتشابه مع محافظة واسط من حيث حجم انفاق الفرد الا أن المناطق الحضرية من البصرة هي الأقل انفاقاً من بين المحافظات العراقية ككل . من ناحية أخرى تأتي محافظة بغداد في المرتبة الخامسة من حيث متوسط انفاق الفرد بعد محافظة كركوك . وتأتي المناطق الريفية من العاصمة بغداد من حيث متوسط انفاق الفرد بعد المناطق الريفية في السليمانية وأربيل . أما المناطق الحضرية في بغداد فتأتي بالمرتبة الخامسة بعد المناطق الحضرية في المحافظات الشمالية الأغنى : السليمانية ، أربيل ، دهوك . من جانب آخر فبالأضافة الى محافظة المثنى فان محافظتا صلاح الدين ثم ديالى هما محافظتان فقيرتان ، ولو بدرجة أقل من منظور

متوسط انفاق الفرد . حيث تأتي محافظة صلاح الدين بالمرتبة ١٧ في حين تأتي محافظة ديالى بالمرتبة ١٦ .من ناحية أخرى ، وبالأستناد الى مديات الأنفاق وكما توضحها الخارطة في الشكل -٦- يتضح بأن المحافظات التي اتسمت بتدني متوسط انفاق الفرد فيها محافظات (المثنى ، صلاح الدين ، ديالى ، بابل ، ذي قار) .

شكل - ٦ -

خارطة توضح مستويات الأنفاق للمحافظات العراقية لعام ٢٠٠٧

المصدر : استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

٣-٢ – ٤ تحليل السلوك الأنفاقي للمحافظات الأفقر

((المثنى ، صلاح الدين ، ديالى))

هنا سندرس النمط السلوكي لأنفاق المحافظات الأفقروفق معيار متوسط انفاق الفرد بالأقتصار على ثلاث محافظات (المثنى ، صلاح الدين ، ديالى) لتعبر عن السلوك الأنفاقي للفئات الأفقر في هذه المحافظات . من خلال متابعة الشكل (٧) يبدو واضحاً – وكما هو الحال في النمط السلوكي للأنفاق في بقية المحافظات – ان مجموعة المواد الغذائية تأتي في المرتبة الأولى في سلّم أولويات انفاق الأفراد لهذه المحافظات الأفقر ، علماً بأن نسب ألأنفاق على المواد الغذائية تقل نسبياً مع الأنتقال الى محافظات أقل فقر نسبياً .

وبعد الغذائية تأتي مجموعة السكن . وبينما تأتي فقرة الملابس بالمرتبة الثالثة بالنسبة للمحافظة الأفقر (المثنى) ، فأن فقرة الوقود والخدمات الأساسية تأتي بالمرتبة الثالثة في محافظتي صلاح الدين وديالى ان هذا النمط من السلوك الأنفاقي لا يكون نفسه في الفئة الخمسية الثانية ضمن كل محافظة فحسب بل وحتى للفئتين الخماسيتين الأغنى في كل محافظة . بمعنى أن أولويات الأنفاق هذه لا تقتصر على الفئة الأفقر فحسب بل أن هذه الأولويات نجدها نفسها ولكل الفئات الخمسية الأخرى لهذه المحافظات . أن هذا يؤكد أن النمط السلوكي للأنفاق أو" أولويات ألأنفاق " تكون نفسها سواء كانت الفئات غنية أم فقيرة .. وعليه فأن الأستنتاج الذي نصل اليه هو تشابه نمطية السلوك الأنفاقي لهذه المحافظات بين الفئات الخماسية .

شكل - ٧ -
نسب انفاق الفئات الأفقر على المجموعات السلعية للمحافظات الأفقر في العراق لعام ٢٠٠٧ (%)

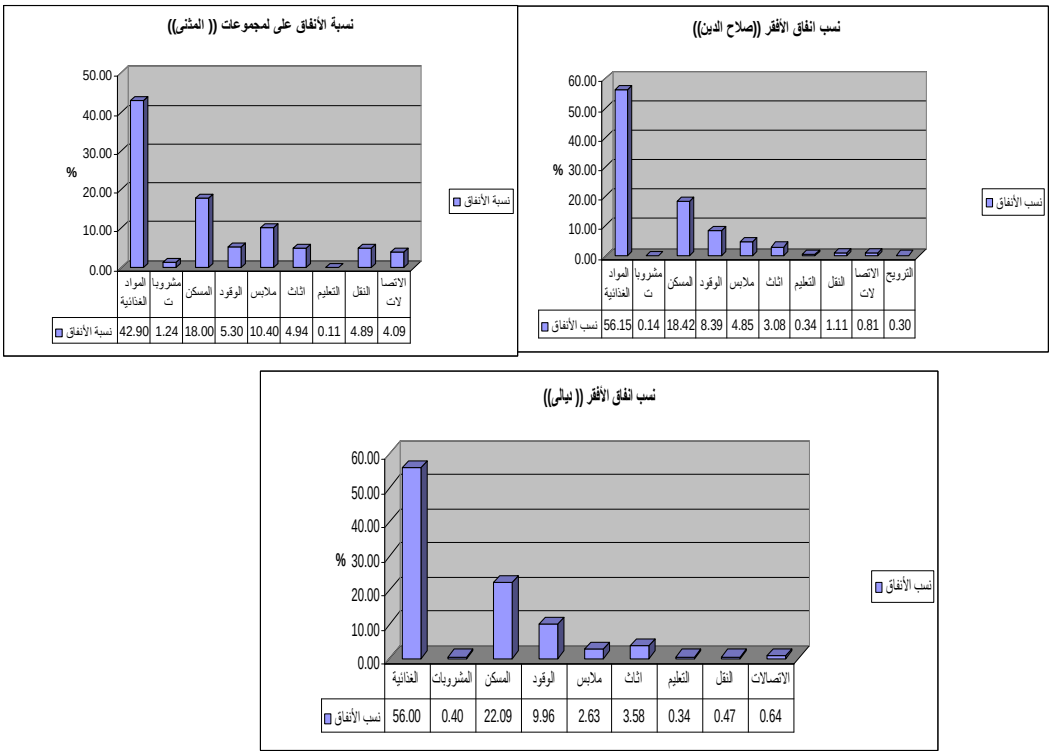

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

٤- طبيعة التفاوت في العراق

٤-١ مفهوم التفاوت

اذا اعتبرنا ان الأنفاق الأستهلاكي دالة في الدخل عندها يمكن اعتبار ان تفاوت توزيع الدخل يؤدي الى تفاوت الأنفاق . ويعتبر موضوع التفاوت عموماً من القضايا الهامة في التنمية البشرية ، فالتفاوت المفرط سيؤدي الى فقر مفرط لأن زيادة الأنفاق لفئات معينة من السكان لا بد أن تكون على حساب فئات أخرى ، وعليه فأن افراط التفاوت سيؤدي الى مزيد من الأفقار .

ابتداءاً ، ولكي يتسنى لنا الدخول في موضوع التفاوت ، لا بد لنا من أن نعرف موضوع توزيع الدخل لأن التفاوت في توزيع الدخل سيؤدي الى حدوث تفاوت في الأنفاق .

أن المقصود بتوزيع الدخل : الكيفية التي يُوزع بموجبها الدخل على العناصر التي ساهمت في توليده ، أي على مالكي الخدمات الأنتاجية كمكافئة لهم لقاء اسهامهم في العملية ألأنتاجية . ان هذا التوزيع يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل تمييزاً له عن نوع آخر من التوزيع وهو التوزيع الشخصي للدخل ، والذي نعني به توزيع الدخل النقدي بين الأفراد . ان عملية التوزيع هذه لا تكون متساوية بين العناصر التي ساهمت في العملية الأنتاجية وانما يحدث عادة قدر من التفاوت

(قد يكون صغيراً أو كبيراً حسب المجتمع قيد الدراسة) والذي يعزى الى عوامل كثيرة من أبرزها الندرة النسبية للعنصر الأنتاجي ، واختلاف المهارات ومستوى التدريب والتأهيل .. الخ .

٤-٢ التفاوت وأهداف التنمية للألفية

لقد أشرنا سابقاً أن التفاوت مسألة في غاية الأهمية فيما يتعلق بالتنمية البشرية ويمكن توضيح ذلك بعدة أسباب أبرزها [١] :

أولاً: أن للتفاوت المفرط في الفرص المواتية والحظوظ الحياتية تأثيراً مباشراً فيما يمكن للبشر أن يكونوا عليه ، أو ما يمكنهم فعله – أي في الكفاءات البشرية القابلة للتطوير. وعليه فأن التفاوت المفرط ليس فقط سيئاً لتخفيف الفقر بل أنه سيء للنمو أيضاً .

ثانياً : ان التفاوتات الحادة المبنية على أساس الثروة والمنطقة والجنس والرابطة العرقية سيئة للنمو، وسيئة للديمقراطية ، وسيئة للتماسك الأجتماعي ، وسيئة أيضاً من حيث تحقيق أهداف التنمية للألفية التي لا توجه اهتمامها الى اللامساواة بشكل مباشر . وهنا ينبغي أن يتم توزيع ثمار التقدم الى الجميع بغض النظر عن وضعهم الأقتصادي أو جنسهم أو لونهم أو الجزء من البلد الذي يقيم فيه الأنسان .

لقد حددت أهداف التنمية للألفية غايات ممكنة ، وتبرز العوائق الأجتماعية والسياسات كعوائق حقيقية متأصلة في المنافذ اللامتكافئة الى الموارد . وما لم تصحح هذه الأشكال من التفاوت فأن أولى مبادئ أعلان الألفية وهي " الألتزام بالعدالة الأجتماعية والأنصاف وحقوق الأنسان " لن تترجم الى تقدم في التنمية البشرية وفق السرعة المطلوبة .

يعتبر عدم المساواة في الدخل والأنفاق والوضع الصحي والنواتج التعليمية واحدة من السمات البارزة في العديد من البلدان النامية . فأذا ما كان هذا التفاوت ناجم عن عدم تكافؤ الفرص فهذا يعني وجود أسباب للشعور بالقلق . ان عدم تكافؤ الفرص غالباً ما يترافق مع فروق عميقة في النفوذ والتأثير والمكانة ألأجتماعية ، وبالتالي فهو يميل الى الأستمرار . ولأنه يؤدي الى عدم كفاءة استخدام الموارد وتقليل فعالية المؤسسة فسيكون له تأثيرات سلبية على التنمية في الأمد الطويل مما يقتضي وضع اجراءات لتشجيع العدل وتحقيق الأنصاف [١] .

٤-٣ الصلة المحتملة بين التفاوت والفقر

هنالك منهجان يوضحان أهمية التفاوت في الفقر :

الأول : المنهج البراغماتي (Pragmatic approach) وبموجبه يكون للتفاوت أثر جوهري عكسي على النمو . فبافتراض ان أفقر ١٠% من السكان تحضى فقط بـ ١% من الدخل القومي ، ومع بقاء مستوى التفاوت على ما هو عليه ، فأن الفئة الأفقر سوف لا تحضى الا بـ ١% من منافع النمو المتحققة [2] . وبناءاً عليه لا يمكن التخفيف من فقر هؤلاء الا بالتأثير

١- أنظر في ذلك :
برنامج الأ مم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥١-٥٣ .

١- انظر في ذلك :
البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥ .

2- Catherine Barber , Op.Cit., P.2

3- Loc.cit.,

في النسبة التي يحضون عليها من الدخل ، أي عن طريق التخفيف من حدة التفاوت . فبالنسبة للبلدان الفقيرة يمكن لأعادة توزيع الدخل من الفئات الأغنى الى الفئات الأفقر أن يرفع مستوى نسبة كبيرة من الفقراء فوق خط الفقر [3] .

الثاني : المنهج الأخلاقي (Moral approach) وبموجبه يكون التفاوت صورة للفقر، لأنه يعني ان بعض الأشخاص سيحصلون على نقود ، موارد ، قوة أقل من الآخرين.
من ناحية أخرى فأن مدى انخفاض الفقر بفعل عملية النمو الأقتصادي يعتمد على كيفية توزيع الدخل مع زيادة معدلات النمو . لذا يكون من المفضل توضيح طبيعة الصلة بين توزيع الدخل والنمو . أن موضوع الصلة بين التفاوت والنمو موضوع خضع لجدل طويل . فوفقاً للرؤية الكلاسيكية فأن للتفاوتات الأكبر في الدخل تأثير ايجابي جيد على النمو ، طالما ان الميل الحدي للأدخار لدى الأغنياء أكبر مما هو عليه لدى الفقراء . أما الرؤية المقابلة فهي ترى ان التفاوتات الحادة تؤدي الى خفض معدلات النمو . ولكن في عام ٢٠٠٠ طرح (Galor) النموذج الموحد (Unified Model) ، وبموجبه يمكن أن تصدق الرؤية الكلاسيكية في مجتمعات المراحل الأولى من التنمية . في حين انه في مراحل متقدمة من التنمية يصبح أثر التفاوتات الحادة في زيادة معدلات النمو غير جوهرية في التأثير[4] .
وعليه نجد ان الدراسات حول العلاقة بين التفاوت والنمو توصلت الى استنتاجات متفاوتة ومتناقضة أحياناً . من ناحية أخرى ، ورغم ان قانون (كوزنتس ١٩٥٥) قد عبر عن العلاقة بين توزيع الدخل وانتقال المجتمعات من مجتمعات فقيرة الى مجتمعات صناعية غنية وذلك بشكل منحنى مقلوب (U) . الا ان الدراسات التطبيقية توصلت كذلك الى نتائج متناقضة . ويبدو من خلال مراجعة الدراسات التي حاولت التحقق من قانون كوزنتس ان هذا القانون يعمل بشكل أفضل في المقاطع العرضية مما هو عليه الحال في السلاسل الزمنية[١] . من ناحية أخرى يبدو ان بعض السياسات الحكومية المؤثرة في التفاوت ليس لها تأثير على معدلات النمو كما في سياسات الدعم الغذائي الحكومي . من ناحية أخرى يؤيد (Kakwani) مبدأ " النمو المناصر للفقراء " والذي يتم التأكيد من خلاله على السرعة التي تزداد فيها دخول الفقراء بغض النظر عما اذا كانت هذه الدخول ترتفع بالنسبة الى متوسط الدخل [٢]

٤-٤ التفاوت في العراق : اطار تاريخي

4- Garbis Iradian , Inequality , Poverty , and Growth : Cross – Country Evidence , IMF Working Paper , Feb. 2005,
PP. 4-6.
.

1 - Ibid. , P. 7f

2 - N. Kakwani and others , Pro-Poor Growth : Concepts and Measurement With Country Case Studies , Working
Paper 1 , U.N. Development Program , International Poverty Center , Brasilia , PP.1-18 .

رغم وجود مقاييس متعددة لقياس التفاوت الا ان معامل جيني يُعد الأكثر شيوعاً ، والذي تتراوح قيمته بين الصفر (عندما لا يكون هنالك أي تفاوت في توزيع الدخل والأنفاق ، حيث سيكون التوزيع متساوياً بين الأفراد) ، والواحد (عندما يكون هنالك تفاوت حاد في توزيع الدخل والأنفاق ، أي عندما يهيمن فرد واحد على كل الدخل والأنفاق) وبالتأكيد فان هاتان حالتان متطرفتان جداً وبعيدتان عن الواقع العملي . فقيم معامل جيني الواقعية عادة ما تكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح . وعلى العموم كلما ارتفع معامل جيني انخفضت حصة الدخل والأنفاق التي تحصل عليها أفقر شرائح المجتمع . وعليه فأن معامل جيني يرتبط بالفروقات في الحصة من الثروة القومية التي يحصل عليها الأفراد الأقل فقراً .

تظهر المؤشرات التاريخية لمعامل جيني في العراق الموضحة في الشكل -٨- أن أقصى تفاوت في الدخل للفترة (١٩٧٩ – ١٩٩٣) كان في عام ١٩٩٣ حيث بلغ معامل جيني 0.436 وكما يوضح الشكل -٨- أدناه . لقد سجل مسح عام ٢٠٠٣ قيمة معامل جيني لعموم العراق بـ 0.351 ، وبالتالي فهو أقل من قيمة المعامل لعام ١٩٨٤.

شكل - ٨ -
معامل جيني للحضر والريف ولعموم العراق لسنوات مختارة

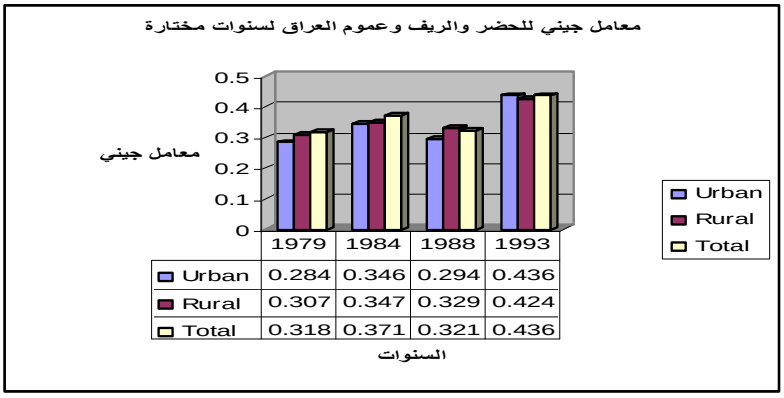

مصدر البيانات : الجهاز المركزي للأحصاء ، مستويات الأنفاق والدخول في العراق في ظل الحصار الأقتصادي ، دراسة رقم -٢- ، ١٩٩٤ .

٤-٥ التفاوت في العراق :اطار مقارن مع دول عربية

وبالمقارنة مع عدد من الدول العربية التي أتيحت عنها بيانات عن معامل جيني لعام ٢٠٠٠ وكما يوضحه الشكل – ٩ – أدناه يبدو واضحاً أن العراق يتسم بانخفاض مستوى التفاوت في انفاق أفراده

كما أمكن تأكيد هذه النتيجة بتقدير قيمة معامل كوزنتس للأنفاق وذلك كما يظهره الشكل -١٠ – أدناه .

شكل – ٩ –

معامل جيني للأنفاق في العراق لعام ٢٠٠٧وفي دول عربية أخرى مختارةلعام ٢٠٠٠

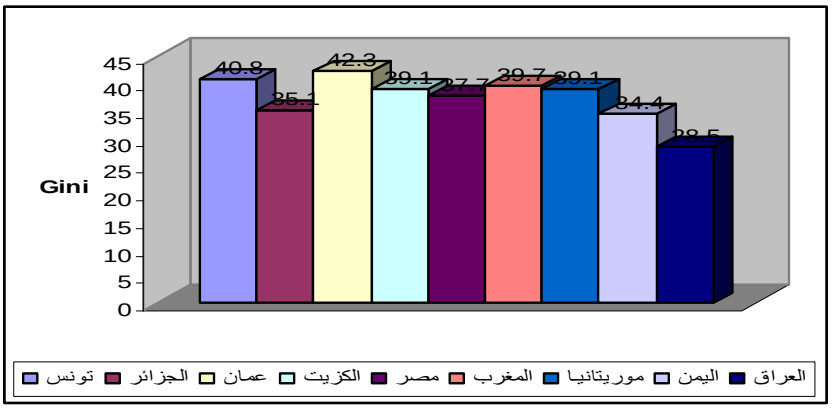

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى الملحق -٤-

شكل – ١٠ –

معامل كوزنتس للأنفاق في العراق لعام ٢٠٠٧وفي دول عربية أخرى مختارة لعام ٢٠٠٠

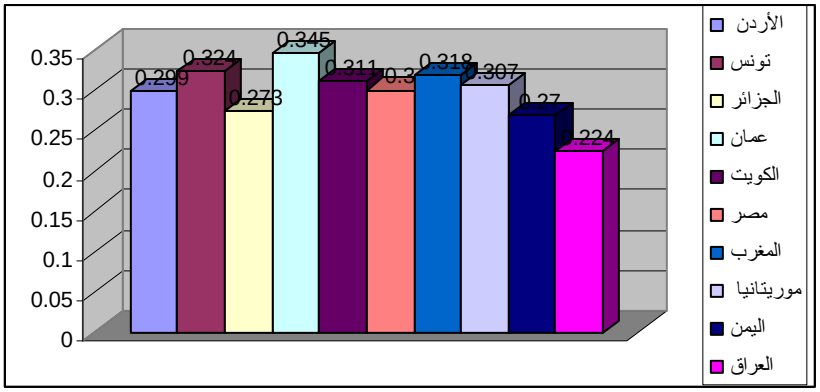

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى الملحق -٤-

وعند الأنتقال الى الفئات العشرية ومقارنة حالة العراق مع دول أخرى* لوحظ ان هنالك تفاوتاً أقل في مستويات الأنفاق في العراق بالمقارنة مع الدول العربية المختارة وكما يوضحه الشكل - ١١ - أدناه .

أن لوجود تفاوت أقل في مستوى الأنفاق الأستهلاكي في العراق بالمقارنة مع الدول الأخرى ينسجم تماماً مع تقديرات معامل جيني للأنفاق والذي سبق الحديث عنه والتي أظهرت وجود تفاوت أقل نسبياً في مستويات الأنفاق في العراق .. ويمكن تفسير انخفاض مستوى التفاوت في الأنفاق في العراق الى أسباب عديدة . حيث ان لسياسات الدعم الحكومي التي اتخذتها الحكومة دوراً كبيراً في التخفيف من حدَة هذا التفاوت في الأنفاق فالدعم هو بمثابة دخل حقيقي ثابت لا

لأ.بد من الأخذ بالأعتبا ر أن هنالك أختلاف في فترة المقا رنة وذلك لعدم توافر بيانات حديثة للباحث فحصص الفئات العشرية قد تتغير مع الزمن

يتأثر بالتضخم تمنحه الحكومة للأفراد لتلبية متطلباتهم من الحاجات الأساسية وتوجيه الفضلة المتبقية من الدخل نحو سلع أخرى (غذائية أو غير غذائية) حيث يظهر ذلك فيما يلي :

الشكل – ١١ –

نسب الأنفاق الأستهلاكي لفئتي الأفقر والأغنى من الفئات العشرية للعراق لعام ٢٠٠٧ ودول عربية مختارة لعام ٢٠٠٠

(%)

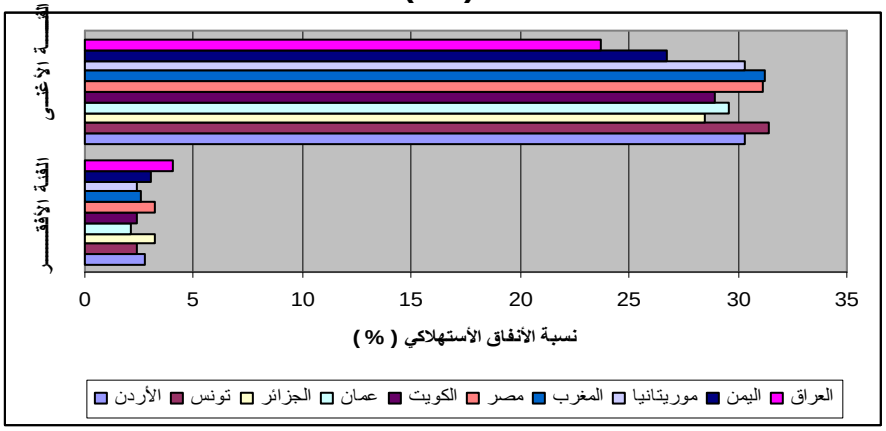

من عمل الباحث استناداً الى الملحق – ٥ -

١- استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية .
٢- مجانية التعليم للمراحل الدراسية المختلفة والتي خففت كثيراً عن كاهل الكثير من العوائل مما ساعدها في استمرار تعليم أبنائها حتى وصولهم الى المراحل الجامعية
٣- الخدمات الصحية شبه المجانية التي تقدمها الحكومة في المستشفيات والمراكز الصحية العامة المنتشرة في أرجاء البلاد والتي ساعدت الفئات الفقيرة في الحصول على الخدمات الصحية بسعر مناسب ، كما ساعدت في خفض أسعار الخدمات الصحية في القطاع الخاص
٤- التخفيضات الضريبية على أجور العاملين في القطاع الحكومي فضلاً عن تخفيض ضرائب الأستيراد .
٥- نظام شبكة الحماية الأجتماعية والذي وفر دخلاً للفئات المعوزة من المجتمع وغير ذلك الكثير مما يمكن أن يقال حول الأجراءات الحكومية التي ساهمت في التخفيف من حدَّة التفاوت . أن رفع يد الحكومة عن أي من هذه السياسات أو أتخاذ سياسات مضادة للعدالة في توزيع الدخل من شأنها أن تؤدي الى المزيد من التفاوت المترافق مع الفقر والذي لا ينسجم مع أهداف المجتمع الدولي والتي أكدت عليها أهداف الألفية

٦-٤ التفاوت في العراق : اطار مقارن داخلي

أولاً : تقديرات معامل جيني للأنفاق

بالنسبة لمعامل جيني الخاص بالأنفاق فقد أظهر تفاوتاً أقل مما هو عليه للدخل . فقد بلغ معامل جيني للأنفاق في العراق وفقاً لمسح (IHSES) 0.285 . من ناحية أخرى يظهر من

تقديرات معامل جيني للأنفاق أن التفاوت في الأنفاق للمناطق الحضرية أعلى بقليل مما هوعليه للمناطق الريفية حيث يظهر من الشكل-١٢ - ان معامل جيني للمناطق الريفية بلغ 0.25 ، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية 0.28 . ولكي يتم تفصيل هذا الموضوع لابد من تناول نصيب الخمس الأفقر من اجمالي الأنفاق وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة الآتية .

شكل -١٢ -
معامل جيني للأنفاق في العراق لعام ٢٠٠٧

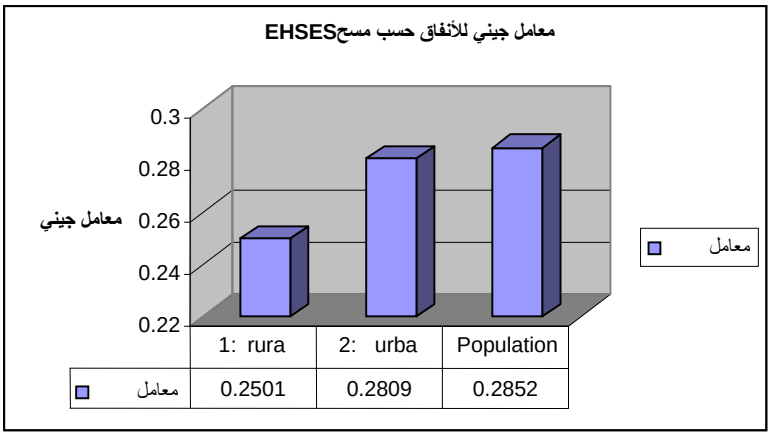

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

ثانياً : نصيب الخمس الأفقر من اجمالي الأنفاق في العراق

لقد تضمنت الأهداف الأنمائية للألفية ثمانية أهداف رئيسية وثمانية عشر هدفاً فرعياً ، ولكل هدف من الأهداف الفرعية اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الأنجاز في المجال التنموي . وفي اطار الهدف الرئيسي الأول والمتعلق بتخفيض معدلات الفقر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ اتفق المجتمع الدولي على اختيار نصيب الخمس الأفقر من الأنفاق الأستهلاكي كمؤشر يمكن من خلاله التعرف على طبيعة التفاوت فضلاً عن معرفة مدى تحقق هدف تخفيض الفقر .

لقد تمت متابعة حصص الفئات الخمسية وفقاً لنتائج مسح (IHSES) حيث تبدو صورة التفاوت بصورة أكثر وضوحاً من خلال ما يلي :

١- ان حصة الفئة الأفقر من اجمالي الأنفاق بلغت 9.4 % في حين ان حصة الفئة الأغنى منه بلغت 38.13 %.

٢-أن أقصى الفروقات بين حصة الأفقر من متوسط الأنفاق وحصة الأغنى كانت في مجموعة الترويح والتسلية والثقافة ، حيث حضيت فئة الأغنى على 63.1 % من متوسط انفاق الفرد ، في حين لم تتجاوز حصة الأفقر منها 4.09 % (انظر الشكل -١٣ -) .

وبعدها تأتي فئة النقل حيث كانت حصة الفئة الأغنى من متوسط انفاق الفرد على النقل 50.35 % بينما حصة الأفقر منها لم تتجاوز 4.87% .

٣-ان أقل فرق بين حصة الأفقر والأغنى في متوسط انفاق الفرد كان في مجموعة المواد الغذائية ، حيث بلغت حصة الفئة الأفقر من متوسط انفاق الفرد على المواد الغذائية 12.08% في حين

كانت حصة الفئة ألأغنى 32.01 % (أنظر شكل -١٤ -)

٤-ان حصة الفئة الأفقر من متوسط انفاق الفرد على السكن لم تتجاوز 7.72 % في حين كانت حصة الفئة الأغنى 42.79 %

٥- شكلت حصة التعليم لفئة الأفقر 5.54 % من متوسط انفاق الفرد ، وانها تجاوزت 45 % بالنسبة لفئة الأغنى . وهكذا الحال بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى..

ويوضح الشكل-١٥- منحنى لورنز للأنفاق

شكل -١٣ -

حصص الفئات الخمسية من متوسط الأنفاق على مجموعة الترويح والتسلية والثقافة في العراق (%)

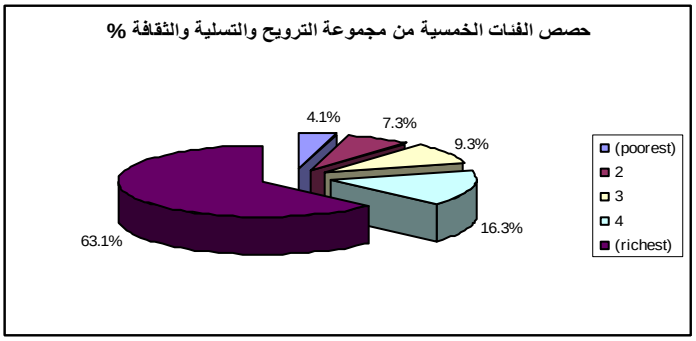

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج الملحق (٦)

شكل -14 –

حصص الفئات الخمسية من متوسط الأنفاق على مجموعة المواد الغذائية في العراق (%)

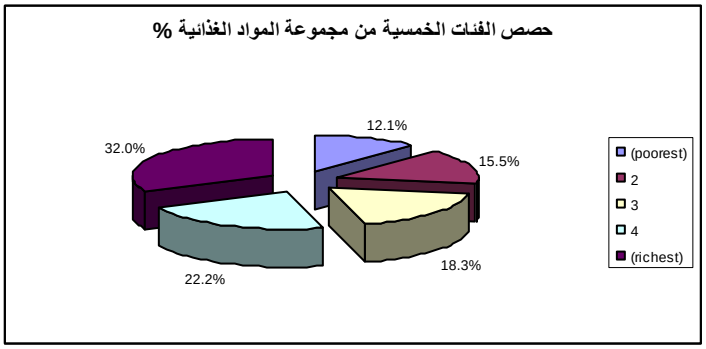

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج الملحق (٦)

شكل -١٥-

منحنى لورنز للأنفاق للعراق لعام ٢٠٠٧

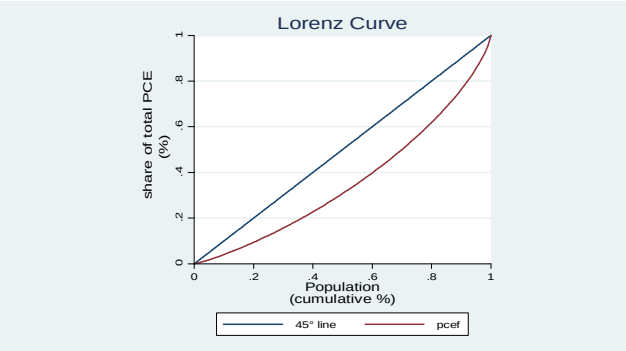

المصدر : استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

ولأيجاد نوع من الصلة بين التفاوت والفقر فأننا سنتناول الفقرة الآتية :

٤-٧ التفاوت والفقر في العراق

لكي يمكن ايجاد صلة بين التفاوت والفقر تمت صياغة نموذج قياسي Econometric Model بهدف معرفة أثر التفاوت في الأنفاق على الفقر . تم التعبير عن التفاوت في الأنفاق بمعامل جيني للأنفاق وبرمز(Gini exp.) . كما تم التعبير عن الفقر بمؤشر نسبة الأنفاق على المواد الغذائية للفرد الى ألأنفاق الكلي وبرمز (Food exp./Total) ، على أساس انه كلما ارتفعت هذه النسبة في مجتمع ما ازداد مستوى الفقر . وقد تم أخذ هذه النسبة مرة بشكل اجمالي ومرة تم أخذها للفئات الأفقر تحت رمز (Poorest Food exp./Total) . ولتحسين القدرة التوضيحية (والتي تم قياسها من خلال معامل التحديد R^2) تمت اضافة متغير الدخل برمز (Income) . وقد تم الحصول على النتائج الآتية :

(1)Food exp./Total = 0.341 + 0.964 Gini exp. – 0.0011 Income
(4.49) (3.83) (5.75)

R^2 = 0.80 $\bar{R}^2$ = 0.77 F=30.26 DW=2.13

(2) Poorest Food exp./Total =0.211 + 2.46 Gini exp. – 0.0016 Income
(0.92) (3.23) (2.74)

R^2 =0.60 $\bar{R}^2$ =0.55 F = 11.48 DW=1.65

تُظهر النماذج أن زيادة معامل جيني بمقدار وحدة واحدة (وبالتالي زيادة تفاوت الأنفاق) سيؤدي الى ارتفاع مستوى الفقر كما تم التعبير عنه بنسبة الأنفاق على المواد الغذائية الى الأنفاق الكلي بمقدار 0.96 ، وبالتالي فان التفاوت الأكبر سيؤدي الى فقر أكبر . كما ان هذا العبئ يكون أكبر على الفئات الأفقر . فكما يلاحظ ان معلمة معامل جيني في المعادلة (2) للفئات الأفقر تكون

أكبر مما هي عليه لجميع الفئات (المعادلة 1) . وعليه تتحمل الفئات الأفقر أعباءاً أكبر من جراء التفاوت ، مما يقتضي وضع السياسات اللازمة لتقليل معدلات التفاوت من أجل تخفيف الأعباء على الفئات الأفقر وبالتالي التخفيف من مستوى الفقر . ولربما تكون البطاقة التموينية ودعمها - مع ضمان وصول هذا الدعم الى الفئات الأفقر – ذو أهمية بالغة في ذلك ..

٥- التضخم والفقر في العراق

٥-١ التضخم والفقر : تأطير نظري

يؤثر التضخم في مستوى الفقر من خلال ثلاث قنوات . الأولى من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو والبطالة . والثانية من خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت . أما القناة الثالثة للتأثير فهي من خلال تأثير التضخم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة بصورة خاصة . ان هنالك قدر كبير من المنطقية في التبرير الأقتصادي للعلاقة بين التضخم ومعدل النمو ، فارتفاع معدل التضخم يمنع الأفراد من زيادة الأدخارات لدى الجهاز المصرفي مما يساهم في خفض مستوى الأستثمار في الأصول المالية وبالتالي خفض مستويات الأموال المتاحة للأستثمار . من جهة أخرى فالتضخم يمنع الأفراد من الأستثمار في مشاريع تمتاز بفترة تفريخ طويلة نسبياً مما يدفعهم الى أنشطة مضاربية . ورغم ذلك فأن هنالك جدل ونتائج متناقضة توصل اليها الباحثون حول طبيعة العلاقة بين التضخم ومعدلات النمو[١] . أما بخصوص العلاقة بين التضخم والتفاوت فكما هو معروف ان للتضخم تأثير مباشر على الدخول الحقيقية لجميع الأفراد . وبينما نجد أن قسماً من هؤلاء له القدرة على زيادة دخولهم النقدية بحيث انهم يستطيعون التخفيف من أثر التضخم على دخولهم الحقيقية . الا ان هنالك قسماً آخر ليست لديهم مثل هذه القدرة ، وهم في الغالب موظفون حكوميون ، أو آخرون ذوو دخل ثابت . وعليه سيكون للتضخم القدرة على احداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية تنعكس بشكل ارتفاع في مستويات التفاوت . ويرى البعض ان علاقة التضخم بمستويات التفاوت تعتمد على مستوى التضخم ذاته ، فعند مستويات عالية من التضخم تؤدي سياسات تخفيض التضخم الى تقليل مستويات التفاوت ، في حين انه عند مستويات منخفضة من التضخم تؤدي سياسات تخفيض التضخم الى زيادة معدلات التفاوت . وعليه فأن الصلة بين التضخم والتفاوت تأخذ شكل حرف (U) [٢] .

5-٢ حالة التضخم للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

لقد ارتفع معدل التضخم في العراق خلال الفترة 2003 – 2007 بمعدلات عالية فوفقاً لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ الر قم القياسي لعام 2003 (6943.5 %) (1993 = 100 %) ، وقد وصل هذا الرقم الى 24205.5 % عام 2007 وبزيادة سنوية مقدارها 37 % . وكانت أقصى زيادة في المستوى العام للأسعار قد حدثت خلال الفترة 2005 –

---

[١] للمزيد من التفاصيل راجع :

J.R.Faria & F.G.Carneiro , Does High Inflation Affect Growth in the Long run and Short run ? , Journal of Applied Economics , (Vol. 4 , No.1 , May 2001) PP. 90f .

[٢] للمزيد من التفاصيل راجع :

R.Galli & R. Hoven , Is Inflation Bad for Income Inequality : The Importance of the Initial rate of Inflation , Employment Paper (No. 29 , 2001) PP. 1-7 .

P. Cashin and others, Macroeconomic Policies an Poverty Reduction: Stylized Facts and an Overview of Research, IMF Working Paper, Sep. 2001, P. 7.

2006 وكما موضح في الشكل (١٥). فقد كانت الزيادة في المستوى العام للأسعار لعام 2005 قد بلغت (37 %) بالمقارنة مع العام السابق 2004، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2006 الى(53 %) . ان السبب الرئيسي في هذه الزيادة في المستوى العام للأسعار تعزى بشكل أساسي الى أزمة الوقود التي حدثت خلال هذه الفترة ، والتي أدت الى ارتفاع سعره التجاري ، وكذلك الزيادات الحاصلة في أسعار المشتقات النفطية وذلك وفقاً للتوصيات التي فرضها البنك الدولي لتقليل بنود الدعم في الموازنة العامة للدولة . ويوضح الشكل – ١٦ – أن أقصى ارتفاع حدث في مستوى أسعار المجموعات السلعية لعام 2005 كان لمجموعة الوقود والإضاءة .

شكل -١٥ -

الزيادات المتحققة في الرقم القياسي للأسعار في العراق للفترة 2005 - 2006

(%)

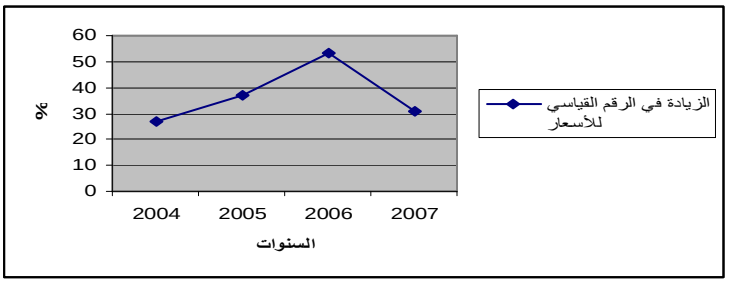

المصدر : من عمل الباحث بالأستناد الى ملحق (٧)

شكل – ١٦ –

الرقم القياسي للمجموعات السلعية في العراق لعام 2005 (%)

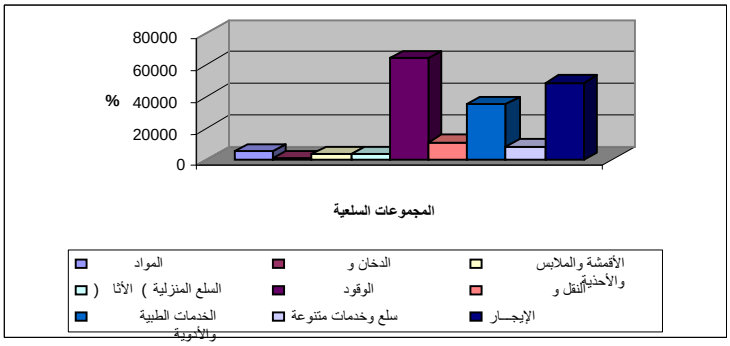

المصدر : من عمل الباحث بالأستناد الى ملحق (٨)

وكانت زيادة أخرى في الرقم القياسي لأسعار المستهلك حدثت عام (2006) ، بلغت هذه الزيادة (153.2%) وذلك بالمقارنة مع عام 2005 . وكانت نسبة الزيادة في كل المجموعات السلعية تزيد عن (100 %)ويوضح الشكل – ١٧ – مقارنة ما بين عامي 2005 و 2006 وكذلك بين عامي 2006 و 2007. الا ان الزيادة في مجموعة

شكل – ١٧ –

التغير في الأرقام القياسية للمجموعات السلعية في العراق للأعوام 2005 – 2007 (%)

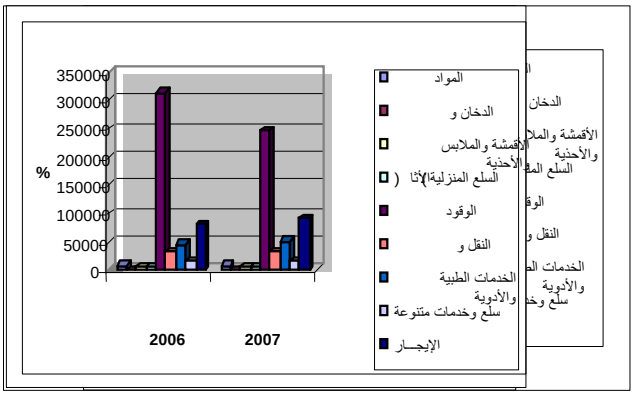

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى الملحق (٨)

الوقود والإضاءة تجاوزت كثيراً بقية المجموعات حيث بلغت (286 %) . ويمكن أن تعزى معظم الزيادة في المجموعات المكونة للمستوى العام للأسعار الى هذه الزيادة في فقرة الوقود ، وذلك لما تشكله الطاقة من عامل كلفة على كل العمليات الأنتاجية والخدمية . فمثلاً تشكل عمليات النقل للسلع والأشخاص بمجملها واحدة من العوامل الأساسية التي تتأثر كثيراً بارتفاع مستويات الطاقة ، وهي بنفس الوقت تشكل عنصراً هاماً في رفع أسعار السلع والخدمات الأخرى ، وعليه نجد أن الزيادة في الرقم القياسي لأسعارمجموعة النقل والمواصلات تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة الزيادة الحاصلة فيها في عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 ، حيث بلغت هذه الزيادة (229.2 %) . ويوضح الشكل – ١٨ – الأثر الذي تركه ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في المستوى العام للأسعار . حيث يتضح من الشكل أن المستوى العام للأسعار سيكون أقل بكثير عند افتراض عدم وجود الزيادة في أسعار المشتقات النفطية.

شكل – ١٨ –

الرقم القياسي للأسعار في العراق لأشهر عام 2005 – 2006 بوجود وباستبعاد أسعار المشتقات النفطية (%)

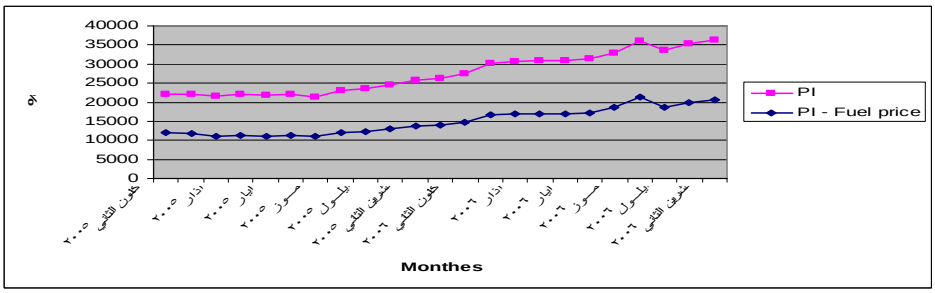

المصدر : العراق الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة الأرقام القياسية .

٣-٥ ارتفاع معدل التضخم وزيادة الأفقار

لكي يتم معرفة الأثر الذي تركه التضخم في مستوى الفقر في العراق تم تقدير الدالة الآتية التي توضح أثر معدل التضخم (Inf) على متوسط انفاق الفرد في العراق (CPI) . كما تمت اضافة متغير أهمية المجموعات السلعية من أولويات انفاق المستهلك (Pr) ، والتي سبق التطرق اليها في فقرة سابقة وذلك لتحسين جودة تقديرات النموذج على أساس أن هذه الأولويات محدد أساسي لمتوسط انفاق الفرد الشهري . وقد تم التوصل الى النتائج الآتية :

$$CPI = -8.01 - 20.1\ Inf + 5.7\ Pr$$
$$(1.55) \qquad (1.74) \qquad (5.58)$$
$$R^2 = 0.86 \quad R^2 = 0.81 \quad F = 15.5$$

ومنها يتضح ان لزيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة تأثير باتجاه انخفاض متوسط انفاق الفرد في العراق بمقدار (20) الف دينار شهرياً . وبالتأكيد ان الأثر سيكون أكبر على الفئات الأفقر والتي من الصعب عليها أن تعوض عن انخفاض دخلها الحقيقي ، مما يزيد من معدلات التفاوت وبالتالي المزيد من الأفقار ، حيث أن أية زيادة في معدلات التضخم ستلعب دوراً هاماً في اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، وسوف يكون ذلك في غير صالح الفئات الأفقر وذلك لعدم قدرتها على حماية دخولها من آثار التضخم . في حين أن للفئات الأغنى القدرة على تعويض الأنخفاض في دخولهم الحقيقية بايجاد المنافذ اللازمة لزيادة دخولهم النقدية ، ومن ثم دخولهم الحقيقية . وعليه سيكون للتضخم الأثر الأكبر على الفئات الأفقر . يضاف الى ذلك فأنه طالما ان انخفاض مستوى الأنفاق وفق منظور كلي سيؤثر في مستوى الطلب الكلي فأنه سيكون لذلك تداعيات على معدلات البطالة ، مما يعني المزيد من الأفقار .

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً : الأستنتاجات

١- لقد ظهر من خلال البحث ان الأضطرابات السياسية شكلت أعباءاً كبيرة على الأقتصاد العراقي مما أثر في معدلات التضخم فيه .

٢- ظهر ان للتضخم تأثيرات هامة في مستويات التفاوت في العراق . ومن خلال تحليل آثار التضخم لفترة ما بعد السقوط أظهر اللبحث ان رفع الدعم عن المشتقات النفطية أدى الى حدوث زيادة كبيرة في أسعار مجموعة الوقود والطاقة . ونتيجة للأرتباط الكبير بين أسعار هذه المجموعة وأسعار المجموعات السلعية الأخرى فقد ارتفع المستوى العام للأسعار بشكل كبير بعد تخفيض هذا الدعم اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٥.

٣- ورغم ان أثر التضخم على الفقر يمر من خلال خفض مستويات الدخول الحقيقية للأفراد ذوي الدخول الثابتة ، الا أن الأثر الآخر للتضخم على الفقر يمر من خلال زيادة مستويات التفاوت .

٤- لقد ظهر من خلال البحث أن زيادة مستويات التفاوت تؤدي الى زيادة الفقر في العراق . وان الأثر الأكبر يكون على الفئات الأفقر . فمن خلال نتائج النموذج الذي قدرته الدراسة ظهر ان زيادة التفاوت ، وكما يعكسه معامل جيني ، بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الفقر في العراق (وكما تم التعبير عنه بنسبة متوسط انفاق الفرد على المواد الغذائية الى متوسط انفاق الفرد الكلي) بمقدار 0.964 ان هذا الأثر ظهر انه أكبر على الفئات الأفقر ، حيث بلغت المعلمة المقدرة للفئات الأفقر ٢,٤٦ .

٥- تشكل المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والسكن أعلى النسب لأنفاق الفئات الأفقر حيث بلغت للأولى 54.94 % وللثانية 16.86 % فيما تأتي مجموعة الوقود والخدمات الأساسية بالمرتبة الثالثة حيث تحضى بنسبة 7.47 % من نسبة انفاق الفرد للفئات الأفقر .

٦- تشكل مجموعة الترويح والتسلية والثقافة ومجموعة التعليم أدنى نسب لأنفاق الفئات الأفقر حيث بلغت نسبة انفاق الفرد في الفئات الأفقر على المجموعة الأولى 0.61 % وللثانية 0.60 % . وقد تم تفسير تدني نسب انفاق الفرد في الفئات الأفقر على التعليم الى عدة أسباب وهي تحمل العائلة نفقات أضافية للتعليم غير ما تتيحه مجانية التعليم واضطرار العوائل الأفقر لتشغيل أبنائها لتلبية متطلبات المعيشة فضلاً عن رسو عقلية عدم الأهتمام بالمستوى العلمي لدى هذه الفئات .

٧- أن نسبة انفاق الفرد على مجموعتي المواد الغذائية والمشروبات الروحية والتبغ والتنباك تتناقص مع الأنتقال الى فئات خمسية أغنى . وقد تم تقدير معامل الأرتباط بين الفئات الخمسية ونسبة انفاق الفرد على هاتين المجموعتين فكان معامل الأرتباط للأولى (0.99-) وللثانية (- 0.92) .

٨- أن نسب انفاق الفرد على المجموعات السلعية (عدا مجموعة الغذائية ومجموعة المشروبات الروحية) تزداد مع الأنتقال من فئة خمسية أفقر الى الفئات الخمسية الأغنى حيث كانت معاملات الأرتباط موجبة

٩- أظهرت بيانات متوسط انفاق الفرد أن لمحافظة المثنى أدنى مستوى من متوسط نفاق الفرد تسبقها محافظتا ديالى وصلاح الدين على التوالي . . وكانت المناطق الريفية لمحافظة المثنى هي الأدنى انفاقاً من بين أرياف العراق ككل ، في حين كانت محافظة السليمانية هي الأعلى انفاقاً وبالأخص المناطق الحضرية منها ، والتي شكلت أعلى مستوى لمتوسط انفاق الفرد . كما وسجلت المناطق الحضرية من محافظة البصرة أدنى متوسط لأنفاق الفرد من بين المحافظات الجنوبية ككل . أما في المنطقة الوسطى فكان أدنى مستوى لمتوسط انفاق الفرد في المناطق

الحضرية في كربلاء . أما أقل مستوى لمتوسط انفاق الفرد في المناطق الريفية للمنطقة الوسطى فكان في مناطق ريف محافظة واسط .

١٠-أظهرت تقديرات معامل جيني استناداً الى مسح (IHSES) أن معامل جيني للأنفاق في المناطق الريفية بلغ 0.25 وللمناطق الحضرية 0.28 ولعموم العراق 0.28 . وهذا يعني تفاوت في الأنفاق في المناطق الحضرية أعلى مما هو عليه في المناطق الريفية . كما أظهرت الدوال المقدرة أن زيادة معامل جيني بمقدار وحدة واحدة (وبالتالي زيادة تفاوت الأنفاق) سيؤدي الى ارتفاع مستوى الفقر (كما تم التعبير عنه بنسبة الأنفاق على المواد الغذائية الى الأنفاق الكلي) بمقدار 0.96 ، وبالتالي التفاوت الأكبر سيؤدي الى فقر أكبر . كما ان هذا العبئ يكون أكبر على الفئات الأفقر . كما لوحظ ان معلمة معامل جيني للفئات الأفقر تكون أكبر مما هي عليه لجميع الفئات . وعليه تتحمل الفئات الأفقر أعباءاً أكبر من جراء التفاوت في الأنفاق .

١١-ظهر من نتائج نسب انفاق الفرد على المجموعات السلعية أن أقصى فرق بين حصة الأفقر والأغنى من الأنفاق كان في مجموعة الترويح والتسلية والثقافة . وان أقل فرق كان في مجموعة المواد الغذائية . كما أظهرت النتائج فروقات واضحة بين حصة الأفقر من متوسط انفاق الفرد وحصة الأغنى منه ولمختلف المجموعات السلعية .

ثانياً : التوصـيات

١. أن تكون هنالك قناعة تامة والتزام حكومي - برلماني بأهمية التنمية البشرية في العراق واعتبارها من مقدمة الأولويات السياسية ، وضرورة تكثيف الجهود للحد من الفقر والتفاوت في الدخول والأنفاق وتقليل مستوياتهما الى أدنى مستوى ممكن . وأن يتم التأكيد على ان أي نمو اقتصادي لا يترافق مع تقليل معدلات التفاوت انما هو نمو في غير صالح الفئات الفقيرة .

٢. ان الأستقرار السياسي يعد مفتاح الحل لرفاه العراقيين جميعاً . وقد آن الأوان لكي نوجه الجهود ، لا لخلق الأضطرابات ، وانما للعمل سوية على احكامها والسيطرة عليها من جهة ، ومن جهة أخرى توجيه كل الجهود الى عملية البناء .

٣. وبينما تشير المؤشرات الدولية للفساد والأمان الى حصول العراق على المراتب الأخيرة في هذه المؤشرات ، لذا لا بد ان تكون هنالك حلولاً مرحلية للأمد القصير تتمثل في :

أ- استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية ، وان تكون ازالة أو بقاء هذا النظام مرهون بمعدلات البطالة في القطر . ورغم ما يشكله نظام البطاقة التموينية من أعباء على الموازنة العامة للدولة الا ان منافعها أكبر من أعبائها ، خاصة وان هنالك مستوى معين من (الحرمان الممكن الأحتمال) ، حيث تشكل البطاقة التموينية دخل حقيقي مستقر ، وخاصة للفقراء ، يعينهم على تحمل الأعباء ويمنعهم من الأنحراف . كما ان لهذا النظام دوراً هاماً في التخفيف من مستويات التفاوت في القطر من جهة ، وللحد من معدلات التضخم من جهة أخرى . كون أن لهذين المتغيرين تأثير جوهري في الفقر ، فالدراسة أظهرت ان الأثر الأكبر للتفاوت سيكون على حساب الفئات الأفقر .

ب- الأستمرار بتقديم الدعم الحكومي للخدمات الصحية والتعليمية وتخفيف مستويات العبئ الضريبي عن سلع الفقراء ، وذلك عن طريق التأكيد على الضريبة النوعية في النظام الضريبي .

٤. ضرورة وضع دراسات لأقتراح معايير أفضل للتخصيصات المالية للمحافظات بجانب معيار الكثافة السكانية المعتمد حالياً لذلك . فالمعيار الحالي يعاني من خلل جسيم ، فبموجبه تُخصص مبالغ أقل لمحافظة مثل المثنى كون ان كثافتها السكانية منخفضة ، في حين أن هذه المحافظة هي من أكثر محافظات العراق فقراً بموجب مؤشر متوسط انفاق الفرد .

٥. ان للنمو المترافق مع المساواة أثر هام في التخفيف من مستويات الفقر . وبناءاً عليه يصبح للأستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في زيادة الأستخدام ، وتحقيق النمو الأقتصادي والحد من التفاوت ، وبالتالي التقليل من مستويات الفقر في العراق . وانسجاماً مع ما جاء في الفقر -٢- أعلاه ينبغي وضع سترانتيجية وطنية لتهيئة كافة الظروف المواتية لأفساح المجال لهذا النوع من الأستثمار والمُدعم بمستوى معين من الأستثمارات الوطنية . مع ضرورة تفعيل وتشديد قانون الأرهاب والسلامة الوطنية .

٦. التقليل من التفاوت في مستويات الفقر بين المحافظات بأعطاء أولوية لتوجيه جهود التنمية نحو المحافظات والأقاليم الأفقر عن طريق :

أ- استخدام الأساليب الحديثة في التمويل التنموي الصغير، ودعم المشاريع الصغيرة بالشكل الذي يؤدي الى تنويع مصادر دخل الأسرة والتأكيد على دور المرأة في هذا المجال .

ب- أعطاء الأولوية للمحافظات الأفقر من حصة الأستثمارات المحلية أو الأجنبية سواء المتخصصة منها بالبنية الأساسية ، أو تلك التي تعتمد على خلق فرص عمل للمواطنين في تلك المحافظات والأقاليم . مع العمل الجاد على أيجاد مؤشرات علمية تُعتمد للتخصيصات المالية للمحافظات تستند الى واقع الفقر في المحافظات اضافة الى مؤشر الكثافة السكانية .

ت-أن يكون هنالك دعم حكومي واسع :

- ❖ لتوفير القروض الميسرة للمواطنين للقيام بالأستثمارات المحلية .
- ❖ لتقديم صيغ معينة من مشاريع مقترحة الى المواطنين تكون مدروسة من قبل لتقديم كافة أشكال الدعم الفني والتدريب والتأهيل المتعلق بهذا الصدد .

كل ذلك سيساعد في استغلال القدرات الذاتية للأفراد والأستفادة من الطاقات المعطلة.

٧- أن يكون هنالك سعي جاد من قبل الحكومة نحو تحقيق التنمية الريفية ، وخاصة في المجال الزراعي مما يساعد على تنمية مستويات الدخول في الأقاليم الفقيرة ، وذلك من خلال ما يلي :

- إن تقوم الحكومة بمنح أراضي زراعية للفئات الفقيرة في المناطق الريفية ، من الذين لا يمتلكون اراض زراعية . مع الأخذ بنظر الأعتبار الفقرة (٦ أ) أعلاه .
- أن تعمل الحكومة ، من خلال الخبرات المحلية أو بالأستفادة من الخبرات الأجنبية ، على اصلاح الأراضي الزراعية الخاصة بالمحافظات والفئات الأفقر لأن أراضي الفئات الأفقر هي أراضي ((حدية)) عادةً .
- أدخال المزارعين بدورات تطويرية في مجال الزراعة الحديثة واستخدام المكننة الزراعية الحديثة والبذور المحسنة والمبيدات عالية الجودة " صديقة البيئة " .
- قيام المصارف الزراعية بأعطاء ميزة للمحافظات والفئات الأفقر من ناحية القروض الميسرة وبقية التسهيلات المصرفية .

٨- التأكيد على دور المرأة في المشاريع الأقتصادية في المحافظات الفقيرة وتوفير الدعم اللازم لهذه المشاريع لكي يكون للمرأة الدور الفعال في تحقيق التنمية وخاصة في الأقاليم الريفية الفقيرة .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية

١. البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم . ٢٠٠٦ .
٢. برنامج الأ مم المتحدة الأنمائي . تقرير التنمية البشرية . ٢٠٠٥ .
٣. جمهورية العراق . الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . المسح الأقتصادي والأجتماعي للأسرة في العراق (IHSES) . ٢٠٠٧ .
٤. جمهورية العراق . الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . المسح السريع لميزانية الأسرة في العراق . ٢٠٠٥ .
٥. جمهورية العراق . الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . المجموعة الأحصائية السنوية . ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .
٦. جمهورية العراق . الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مستويات الأنفاق والدخول في العراق في ظل الحصار الأقتصادي . دراسة (٢) . ١٩٩٤ .

٧. جمهورية العراق . الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ج ٢ : التقرير التحليلي .
٨. عباس النصراوي . الأقتصاد العراقي : النفط . التنمية .الحروب . التدمير . الآفاق ١٩٥٠ – ٢٠١٠ . ترجمة محمد سعيد عبد العزيز . ط١. دار الكنوز الأدبية . بيروت . لبنان . ١٩٩٥ .
٩. عدنان ياسين مصطفى . الفقر والمشكلات الاجتماعية في (الفقر والغنى في الوطن العربي) . ط١ .
بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠٢ .

١٠. قصي عبود الجابري . بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الأقتصاد العراقي المحاصر . اطروحة دكتوراه في الأقتصاد . الجامعة المستنصرية . كلية ألادارة والأقتصاد . ١٩٩٦ .
١١. محمد حسين باقر . قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا . سلسلة دراسة مكافحة الفقر (٣) . الامم المتحددة نيويورك . ١٩٩٦.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1- Catherine Barber . Notes on Poverty and Inequality . Oxfam International 2008.

2- Garbis Iradian . Inequality , Poverty , and Growth : Cross – Country Evidence .IMF Working Paper . Feb. 2005.

3- J.R.Faria & F.G.Carneiro . Does High Inflation Affect Growth in the Long run and Short run ? . Journal of Applied Economics . (Vol. 4 , No.1 , May 2001)

4- N. Kakwani and others . Pro-Poor Growth : Concepts and Measurement With Country Case Studies . Working Paper 1 , U.N. Development Program .International Poverty Center . Brasilia .

5- P. Cashin and others. Macroeconomic Policies an Poverty Reduction: Stylized Facts and an Overview of Research. IMF Working Paper . Sep. 2001

6- R.Galli & R. Hoven . Is Inflation Bad for Income Inequality : The Importance of th Initial rate of Inflation . Employment Paper (No. 29, 2001).

الملاحـــــق الإحصائية

ملحق -١-
متوسط انفاق الفرد على المجموعات السلعية
(الف دينار / شهر)

المجموعات السلعية	متوسط انفاق الفرد
١- الغذائية والمشروبات غير الروحية	53.74
٢-المشروبات الروحية التبغ والتنباك	1.03
٣-السكن	26.4
٤- الوقود والمحروقات	10.9
٥- الملابس والأحذية	9.86
٦- آثاث وتجهيزات منزلية	4.61
٧- التعليم	1.32
٨- النقـل	6.03
٩- الأتصالات	3.64
١٠- الترويح والتسلية والثقافة	1.79
١١- أخــرى	2.55

المصدر : استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

ملحق -٢-
نسب الفئات الخمسية على المجموعات السلعية (%)

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

ملحق -٣-
متوسط انفاق الفرد على سلع مختارة حسب الفئات الخمسية (الف دينار)

متوسط انفاق الفرد الشهري الف دينار

	البيض	لالبان	اللحوم	الاسماك	الحبوب
(poorest)	1.19	3.16	3.01	0.65	3.53
2	1.82	3.88	4.81	0.87	3.58
3	2.13	4.48	6.86	1.14	3.50
4	2.48	5.56	9.52	1.52	3.37
(richest)	3.01	7.86	18.19	2.36	3.34
Total	2.13	4.99	8.47	1.31	3.46

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

	الغذائية والمشروبات غير الروحية	المشروبات الروحية والتبغ والتنباك	السكن	الوقود والخدمات الأساسية	الملابس والأحذية	أثاث وتجهيزات منزلية	تعليم	نقل	اتصالات	الترويح والتسلية والثقافة	أخرى
Poorest	54.94	0.94	16.86	7.47	6.54	3.24	0.6	2.45	1.75	0.61	1.69
2	49.14	0.92	18.4	8.27	7.54	3.45	0.82	3.13	2.15	0.76	2.01
3	45.42	0.92	19.61	8.84	7.6	3.48	0.92	4.02	2.67	0.77	2.03
4	42.57	0.82	20.31	8.9	7.95	3.67	1.06	4,6	3.05	1.03	2.04
5	37	0.72	22.34	8.79	8.21	3.76	1.23	6.16	3.37	1.79	2.1

ملحق – ٤ –
تقديرات معامل جيني ومعامل كوزنتس للأنفاق للعراق لعام ٢٠٠٧
ولعينة مختارة من الدول العربية لعام ٢٠٠٠

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى نتائج (IHSES) بالنسبة للعراق .
للدول العربية بالأستناد الى :
المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزع الأنفاق الأستهلاكي ،
سلسلة دراسات جسر التنمية (العدد ٦٦ ، اكتوبر تشرين الأول ، السنة السادسة) ص. ١١

البلد	معامل جيني للأنفاق	معامل كوزنتس للأنفاق
العراق	0.285	0.224
الأردن	0.376	0.299
تونس	0.408	0.324
الجزائر	0.351	0.237
عمان	0.423	0.345
الكويت	0.391	0.311
مصر	0.377	0.30
المغرب	0.397	0.318
موريتانيا	0.391	0.307
اليمن	0.344	0.270

ملحق -٥-
نسب الأنفاق الأستهلاكي للعراق لعام ٢٠٠٧ ومجموعة مختارة من الدول العربية

الفئات العشرية	العراق	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	الكويت	عمان	الجزائر	تونس	الأردن
1	4.03	3.0	2.4	2.6	3.2	2.4	2.1	3.2	2.4	2.8
2	5.37	4.4	3.8	3.9	4.4	3.5	3.0	4.6	3.6	4.1
3	6.23	5.5	4.9	4.8	5.2	4.7	4.0	5.3	4.6	5.1
4	7.12	6.5	5.9	5.8	6.0	5.8	5.2	6.4	5.7	6.0
5	8.02	7.6	7.1	6.8	6.9	7.1	6.5	7.5	6.8	7.1
6	9.03	8.7	8.4	8.0	8.0	8.5	8.2	8.4	8.0	8.3
7	10.22	10.2	9.9	9.5	9.3	10.2	10.3	10.0	9.7	9.7
8	11.86	12.1	12.0	11.8	11.2	12.5	13.2	11.6	12.0	11.7
9	14.44	15.3	15.4	15.6	14.7	16.4	18.0	14.5	15.8	14.9
10	23.68	26.7	30.3	31.2	31.1	28.9	29.6	28.5	31.4	30.3

لعام ٢٠٠٠ (%)

المصدر : العراق بالأستناد الى نتائج مسح (IHSES)
للدول العربية بالأستناد الى :
المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزع الأنفاق الأستهلاكي ، سلسلة دراسات جسر التنمية (العدد ٦٦ ، اكتوبر تشرين الأول ، السنة السادسة) ص. ١١

ملحق -٦-
نسب انفاق الفئات الخماسية على مجموعتي المواد الغذائية والترويح والتسلية والثقافة (%)

ج

الفئات الخماسية	نسبة الأنفاق على الترويح والتسلية والثقافة	نسبة الأنفاق على المواد الغذائية
Poorest	0.61	54.94
2	0.76	49.14
3	0.77	45.42
4	1.03	42.57
5	1.79	37.00

المصدر :

من عمل الباحث استناداً الى نتائج مسح (IHSES)

ملحق -٧-

الزيادة السنوية المتحققة في الأرقام القياسية للأسعار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

(%)

السنوات	الزيادة السنوية
2004	27
2005	37
2006	53.23
2007	30.8

المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء ، شعبة الأرقام القياسية ، الأرقام القياسية للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٧

ملحق -٨-

الرقم القياسي للأسعار للمجموعات السلعية في العراق لعام ٢٠٠٥ (

١٩٩٣=١٠٠%)

المواد الغذائية	الدخان و الكحوليات	ألأقمشة والملابس والأحذية	السلع المنزلية (الأثاث)	الوقود والإضاءة	النقل و المواصلات	الخدمات الطبية والأدوية	سلع وخدمات متنوعة	الإيجار	الرقم القياسي العام
5558.1	1217.9	3428.1	3613.7	64161.4	10903.7	35022.5	8406.6	48911.6	12073.8

المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء ، شعبة الأرقام القياسية ، الأرقام القياسية للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٧

ملحق -٩-

الزيادة المئوية في الأرقام القياسية للأسعار في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (%)

المجموعات	2006 – 2005	2007 -2006
المواد الغذائية	129.85	113.9
الدخان والكحوليات	115.88	106
الأقمشة والملابس والأحذية	121.5	108.4
السلع المنزلية	115.5	106.8
الوقود والأضاءة	286	171.6
النقل والمواصلات	229.3	129.3
الخدمات الطبية والأدوية	118.5	111.5
سلع وخدمات متنوعة	134.6	129.2
الأيجـار	135.1	123.9